اللغة العربية بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

---

# عِلْمُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وأَثَـرُهُ فِي اخْتِلافِ الأَحْكامِ الفقهِيَّةِ

إعداد

د/ عماد علي عبد السميع حسين

مدرس الدراسات الإسلامية
بكلية العلوم الإسلامية والتطبيقية

( العدد التاسع والعشرون – الجزء الثانى أكتوبر ٢٠١٠ )

# المُقـــدِّمَـــــــــــة

الحمد لله الذي جعل اختلاف ألوان الناس وألسنتهم آيةً من آياته ، وأرسل كـل رسـول بلسان قومه ليبين لهم ، والصلاة والسلام – الأتمان الأكملان – على أفصح العُرْب بياناً ، وأعذبهم منطقاً ، النبي الهادي ، المرسلِ باللسان الضَّادي ، مُفْحِماً لكل معاندٍ ومعادي ، مفخمـاً لا تشـينه هُجْنة ولا لُكْنة ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد:

فإن علم غريب الحديث واحدٌ من علوم الحديث المهمة ، وقد نوّه العلماء إلى كثرة علـوم الحديث ، وأنها تبلغ مائة نوع ، كل نوعٍ منها نوعٌ مستقل ، لو أنفق الطالب فيه عُمْره لمـا أدرك نهايته. [1]

وأشاروا كذلك إلى جملتها وتفاضلها فيما بينها ، فقال بعضهم: (علوم الحديث ثلاثة: أشرفها : حفظ متونها ، ومعرفة غريبها وفقهها ، والثاني: حفظ أسانيدها ومعرفة رجالها ، وتمييز صـحيحها من سقيمها .. والثالث: جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه ، وطلب العُلُوّ فيه والرحلة إلى البلدان .. فمن أحرز الأول وأخلّ بالثاني والثالث : كان فقيهاً ولا حظّ له في اسم المحدِّث ، ومن حاز الثاني وأخلّ بالأول: لم يَبْعُد عنه اسم المحدِّث ولا حظّ له في اسم الفقيه ، ومن حاز الثالث مع الأول والثـاني : كان فقيهاً محدِّثاً كاملاً ). [2]

ويُفهم من هذا أن العلماء وإنْ عظّموا أمر الإسناد وما يتعلق به ، وأَوْلوه اهتماماً كبيراً ، إلا أنهم نظروا إليه على أنه وسيلة ومرقاة يُرتقى بها إلى الغاية الأسمى ، والهدف الأعظم وهـو المـتن ، فتحقيق الأسانيد ليس مراداً لذاته ، لذلك عندما ( لامَ إنسانٌ أحمد في حضور مجلس الشافعي وتَرْكه مجلس سفيان ابن عيينة ، قال له أحمد: اسكت ، فإن فاتك حديثٌ بعُلوٍ تجده بنزول ولا يضرك ، وإن فاتك عقلُ هذا الفتى أخافُ ألا تجده ). [3]

أهمية الموضوع : ترجع أهمية موضوع علم غريب الحديث إلى تعلقه بفهم كلام النبي- ﷺ- إذ بدونه يبدو كثير من الأحاديث غامض المعنى ، ومن ثَمَّ لا يتوصل إلى استنباط دقيق لما في الحديث

---

[1] انظر: تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ص/٤٧

[2] السابق ، ص/٣٧ ، ٣٨ بتصرف

[3] تدريب الراوي ، ص / ٣٧

من فقه وأحكام ومواعظ ، ومن ثمّ إما أنه لا يُعمل به ، أو يُعمل به بدون فهم ، وسيقع العمل مجانباً للصواب ، ولذلك وجدنا كتب شروح السنة المباركة إنما تُبنى أساساً على علم غريب الحديث.

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في طرح الأسئلة الآتية:

ما هو علم غريب الحديث ؟ وما الفرق بينه وبين الحديث الغريب ؟ وهل له علاقة بعلم اللغة ؟ وهل الغريب هو الكلام المستَهْجن المستوحَش ؟ وإذا كان النبي – ﷺ – بأعلى مكان في الفصاحة وقد أُمر بالبيان ، فلم وُجد الغريب الغامض في كلامه؟ وهل الألفاظ الغريبة نوعٌ واحدٌ أم أنواع ؟ وهل بإمكان كل أحد أن يفسِّر الغريب ؟ وهل هناك منهجيةٌ خاصة تتبع في تفسير الغريب؟ وهل لغريب الحديث أثر في تغيُّر الأحكام الفقهية ؟

أهداف البحث : يهدف البحث إلى الإجابة عن تلك الأسئلة ، وسيفيد من ذلك شرائحُ متعددة من أهل العلم والمتخصصين ، كالباحثين الذين يتصدرون لتحقيق كتب التراث ويتعرضون للكشف عن بعض المعاني الغريبة التي تقابلهم ويتوقف عليها فهم النص في كثير من الأحيان ، والباحثين الذين يجتهدون في القضايا الفقهية بما يناسب العصر ، والدعاة الذين يتصدرون لتوجيه الخطاب الديني للناس ، ويستشهدون – بالضرورة – في خطابهم بأحاديث نبوية ، لو أحسنوا نقل ما فيها من تصوير فني رائع لأبرزوا وجهاً حضارياً راقياً من خلال توجيهات النبي – ﷺ – في شتى المواقف.

الدراسات السابقة في الموضوع : في حدود ما وقفت عليه لا أعلم أحداً تناول علم غريب الحديث بدراسة مستقلة يجمع فيها بين الجانبين النظري والتطبيقي ، كل ما هنالك تناوُل الأئمة له في زحمة علوم الحديث الكثيرة ، وبالطبع بإيجاز شديد ، قد لا يتجاوز في بعض الكتب الصفحة الواحدة أو نصف الصفحة ، وتناوله بعض العلماء الذين قاموا بجمع غريب الحديث في مقدمات كتبهم – والتي تمثل الجانب التطبيقي لغريب الحديث – تجدهم يتحدثون بإيجاز – أيضاً – عن الجانب المنهجي لعلم الغريب ، وأفضل ما في ذلك مقدمة الإمام ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) لكتابه النهاية في غريب الحديث والأثر ، وتناوله من الباحثين المعاصرين الدكتور على نايف البقاعي في أطروحته للدكتوراه ، والتي كانت بعنوان: ( الاجتهاد في علم الحديث ) ، وبإيجاز أيضاً ، وقد أفدتُ من كل هذا فمَخَضتُه ، وأخرجت بعون الله زُبْدَه في هذا البحث.

منهج البحث : يقوم العمل في هذا البحث على أربعة مناهج رئيسية:

١- المنهج الاستقرائي: استعملته في تتبع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع في مظانها ، ومن خلاله رجعت إلى عدد كبير من المصادر والمراجع ، في علوم الحديث وشروح السنة ومعاجم اللغة وكتب الغريب.

٢- المنهج التحليلي: استعملته في تحليل النصوص التي أنقلها في كافة المواضع.

٣- المنهج الاستنباطي: استعملته في استخراج النتائج التي تلوح لي من التحليل.

٤- المنهج الوصفي: استعملته في توصيف الأنواع والضوابط .. وصياغة المفاهيم المتعلقة بذلك.

خطة البحث : وقد قسمت البحث إلى مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة.

- المقدمة : فيها فكرة الموضوع والمشكلة التي يعالجها والأهداف التي يراد التوصل إليها من البحث.
- المبحث الأول: تعريف غريب الحديث.
- المبحث الثاني: أهمية علم غريب الحديث ودواعي التأليف فيه.
- المبحث الثالث: تحقيق القول في وجود غريب الحديث وأسبابه.
- المبحث الرابع: أنواع غريب الحديث.
- المبحث الخامس: كيفية تفسير غريب الحديث ووجوب التثبيت فيه.
- المبحث السادس: ضوابط مهمة في تفسير غريب الحديث.
- المبحث السابع: تأثُّر الأحكام الفقهية بشرح غريب الحديث.

ثم جاءت الخاتمة فسجلت فيها أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال الدراسة.

كتبـــــه

د. عماد علي عبد السميع حسين

# المبحث الأول

## تعريف غريب الحديث

أولاً : الغريب لغة :

يستعمل بعدّة معان يدور معظمها حول البُعد ، ومن معانيه: الغموض ، وهذا يُستعمل في الكلام ، قال ابن منظور (ت ٧١١ هـ): ( الغريب: الغامض من الكلام ، وكلمة غريبة ، وقد غربت ، وهو من ذلك ). [٤]

وقال الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ): (الغريب الغامض من الكلام ..)[٥]، وقال الفيروزابادي : ( غَرُب: ككرُم ، أي: غمض وخفي ). [٦]

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): ( تكلم فأغرب ، إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره ، وتقول: فلان يُعرِب كلامه ويُغرِب فيه ، وفي كلامه غرابة ، وغَرُبَ كلامه وغرُبَت هذه الكلمة: أي غمضت ، فهي غريبة .. ). [٧]

وسمي الغريب من الكلام بهذا لبُعده عن مألوف الكلام.

ثانياً : الغريب في اصطلاح المحدثين :

هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم [٨] .

أو لكونها من كلام العرب الضاربين في البداوة البعيدين عن المدن والأمصار. [٩]

---

[٤] لسان العرب: جمال الدين ابن منظور ، ١/٣٣ مادة (غرب)

[٥] معجم العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ص/٧٠٩ مادة (غرب)

[٦] القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزابادي ، ص/١٥٤

[٧] أساس البلاغة: جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ص/٥٣٤

[٨] انظر: علوم الحديث : لابن الصلاح ، ص/٢٧٢ ، وتدريب الراوي بشرح تقريب النواوي : لجلال الدين السيوطي ، ص/٤٢٠ ، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية : محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ص/٢٨٢ ، وغريب الحديث : للخطابي ١/٧٠

[٩] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : محمد محمد أبو شهبة ، ص/٤٣١ ، ، وانظر : بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال : د. محمد محمود بكار ، ٣ / ٣٥ .

وهذا التعريف للغريب لا أعرف – من خلال الاستقراء – من نازع فيـــه أو خالف من أهل الحديث ، لا من المتقدمين ولا من المتأخرين.

ثالثاً : الفرق بين غريب الحديث والحديث الغريب:

بعد أن عَرفنا غريب الحديث في اللغة والاصطلاح على نحو ما سبق ، يحسن أن نشير هنا إلى الفرق بينه وبين الحديث الغريب ، فالحديث الغريب – بالتعريف في اللفظتين – هو: نوع من أنواع من أنواع حديث الآحاد ، وهو ما تفرد به راوٍ من الرواة ، وهو على قسمين: مطلقٌ ونسبيٌ.

قال الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـــ): وما به مُطلَقاً الراوي انْفَردْ: فهو الغريبُ ، وابنُ منده فحَدّ. (١٠)

أما غريب الحديث فهو ما وقع في المتون من غامض الألفاظ.

قال السخاوي (ت ٩٠٢ هـــ): ( غريب ألفاظ الحديث النبوي ، وهو خـــلاف الغريـــب الماضي قريباً ، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية ، وأما هنا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه ، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنقير عنه من كتب اللغة ). (١١)

وقال الصنعاني (ت ١١٨٢هـــ): (غريب ألفاظ الحديث: هذا خلاف الغريب الماضي ذكره قريباً ، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية ، وأما هنا فهو ما يَخفى من ألفاظ المتون ولو كانت متواترةً ، ولذا أضافه المصنف إلى الألفاظ ، ووجْهُ غرابته قلة استعماله ، بحيث يَبعُدُ فهمه ويحتاج إلى التفتيش عنه من كتب اللغة ). (١٢)

وخلاصة القول: أن الحديث الغريب هو مما يتعلق بعلوم السند ، وغريب الحديث مما يتعلق بعلوم المتن ، أو بعبارة أدق : أن الغرابة قد تقع في السند ويُعنى بها التفرد ، وقد تقع في ألفاظ المتن ويُعنى بها بُعد وضوح المعنى .

---

(١٠) ألفية الحديث: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ص / ٤٢ .

(١١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ٤ / ٢٤ .

(١٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل ابن الأمير الصنعاني ، ٢ / ٥٥

## المبحث الثاني

## أهمية علم غريب الحديث ودواعي التأليف فيه

أولاً: أهمية علم غريب الحديث:

قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): ( وهذا – أي غريب الحديث – فنٌ مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة ، ثم بأهل العلم عامةً ، والخوض فيه ليس بالهيِّن ، والخائض فيه حقيقٌ بالتحري جدير بالتوقي ). [١٣]

وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): (.. وهو فن مهم ، والخوض فيه صعب)[١٤].

ونظم ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ): في بيان أهميته فقال:

ولغة الحديث والغريبا ∴ فاعرفْ لِتُدْعى عالماً أريباً [١٥]

قال السخاوي في شرحه لنظم ابن الجزري: ( نوع مهم يتعين به العناية ، يقبح جهله بالمحدثين خصوصاً وبالعلماء عموماً ، وجمع الناظم اللغة مع الغريب من باب ذكر الخاص بعد العام، ولعله مفعول مقدم ). [١٦]

وقال ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ): ( معرفة غريب ألفاظ الحديث ، وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به ، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به ). [١٧]

وقال الدكتور / مصطفى الخن: ( ومعرفة الغريب والأحكام من أهم المهمات في التشريع، يقبح جهله بأهل العلم ، لأنه هو السبيل إلى التطبيق والعمل بمضمونه ). [١٨]

---

[١٣] علوم الحديث ، ص / ٢٧٢

[١٤] التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، للنووي ، ص / ٧٧

[١٥] الهداية في علم الرواية ، ص / ٤٦

[١٦] الغاية في شرح الهداية ، ص / ٢٨٢ ، ٣٨٣

[١٧] اختصار علوم الحديث ، ٢ / ٤٦١

[١٨] الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح ، ص / ٢٧١

وقال الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد: ( ومعرفة ذلك والتدقيق في البحث عنه من أوائل ما ينبغي لطالب الحديث النبوي ، فإن تفسير الكلمة من كلامه ليس كتفسير أيِّ كلامٍ صادرٍ عن أي إنسان ، لما يتعلق بمعنى كلامه من الأحكام الدينية والدنيوية .. ). (١٩)

وقال السخاوي – أيضاً –: ( فاعْنَ أيها المقبل على هذا الشأن به ، أي بعلم الغريب تحفظاً وتدبراً (٢٠) .. ووراء الإحاطة بما تَقدَّم الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه .. ). (٢١)

وقال ابن الأمير الصنعاني: ( ومن علوم الحديث معرفة غريب ألفاظه: إذ لا يتم فهم معناه حتى يُعرف ويُبحث عنه ، وقد صنف فيه جماعة من الأئمة .. ووصَّى زين الدين في العناية بالغريب ومعرفته ، وذَكر ما وقع من التصحيف بسبب عدم العناية به ، أو تقليد من لا يُقلَّد فيه ). (٢٢)

ويتحصل لدينا من أقوال العلماء أن أهمية علم غريب الحديث ترجع إلى دقته وصعوبته ، فليس يُحسنه كل أحد من ناحية ، ومن ناحية أخرى: فهو متعلق بفهم الحديث والعمل به ، والفهم والعمل هما المقصدان الأساسيان للنبي – صلى الله عليه وسلم – من كلامه ، وكلامه وحيٌ، فهو جارٍ على القاعدة العامة في الغاية من إنزال الوحي ؛ والتي بيَّنها الله – تعالى – بقوله: { كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ } (٢٣)، ولاشك أن الكلام الغامض – الغريب – يحتاج إلى بيانٍ وإيضاحٍ ليتم فهمه وتدبره والعمل بمقتضاه.

ثانياً : دواعي التأليف في غريب الحديث :

إن البيئة العربية التي عاصرت زمن النبوة ؛ كانت غاية في الفصاحة ، وسلامة اللسان العربي، وتوقّد الأذهان ، وجودة القرائح ، ومع ذلك فقد كانت هناك لهجات عربية مختلفة ، وطبيعي أن يخفى على العربي – أحياناً – بعض الألفاظ التي تستعملها قبيلة أخرى غير التي ينتمي إليها ، فلما دخل كثير من غير العرب في الإسلام – نتيجة الفتوحات – أصبحت ظاهرة خفاء وغموض الكثير

(١٩) انظر: تعليقاته على توضيح الأفكار للصنعاني ، ٢ / ٤١٢

(٢٠) فتح المغيث ، ٤ / ٣٢

(٢١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، ٢ / ٤١٣

(٢٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، ٢ / ٤١٣

(٢٣) سورة ص ، الآية / ٢٩

من الألفاظ على هؤلاء أمراً ملموساً وواضحاً ، وكان الذين يُتقنون اللغة ؛ وبالأخص معاني حديث النبي – ﷺ – يَنقصون يوماً بعد يوم ، فخشي أُولوا الهمة منهم أن يأتي زمان يستعصى فيه فهم حديث النبي – ﷺ – على الناس ، فدعاهم ذلك إلى جمع غريب ألفاظ الحديث وبيان معانيه.

قال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): وهو يُبيِّن دواعي التأليف في غريب الحديث: ( واستمر عصره – ﷺ – إلى حين وفاته على السَّنن المستقيم .. وجاء العصر الثاني – وهو عصر الصحابة – جارياً على هذا النمط ؛ سالكاً هذا المنهج ، فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً محروساً لا يتداخله الخلل ، ولا يتطرق إليه الزلل ، إلى أن فُتحت الأمصار ، وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحبش والنبط ، وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتح الله على المسلمين بلادهم ، وأفاء عليهم أموالهم ورقابهم ، فاختلطت الفِرق وامتزجتْ الألسُن ، وتداخلت اللغات ، ونشأ بينهم الأولاد ، فتعلَّموا من اللسان العربي ما لا بد لهم في الخطاب منه ، وحفظوا من اللغة ما لا غنى لهم في المحاورة عنه ، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ، وأهملوه لقلة الرغبة في الباعث عليه ، فصار بعد كونه من أهم المعارف مُطَّرحاً مهجوراً ، وبعد فرْضِيَته اللازمة كأن لم يكن شيئاً مذكوراً .. وجاء التابعون لهم بإحسان فسلكوا سبيلهم لكنهم قلّوا في الإتقان عدداً .. فما انقضى زمانهم على إحسان إلا واللسان العربي قد استحال أعجمياً أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الآحاد .. فلما أعضل الداء وعز الدواء ، ألْهَم الله – عز وجل – جماعةً من أُولي المعارف والنُّهى ، وذوي البصائر والحِجَى ، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم، وجانباً من رعايتهم ، فشرَّعُوا فيه للناس موارداً ، ومَهَّدوا فيه لهم معاهداً ، حراسة لهذا العلم الشريف من الضياع ، وحفظاً لهذا المهم العزيز من الاختلال ). [٢٤]

ثالثاً : أشهر المصنفات في غريب الحديث :

قال السخاوي (ت ٩٠٢ هـ): ( والقصد من هذا النوع بيان التصانيف فيه .. ). [٢٥]

وقال ابن الصلاح: ( ثم إن غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فأحسنوا، ورُوِّينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال : أول من صنَّف الغريبَ في الإسلام النضرُ بن شُميل (ت٢٠٤هـ)،

---

[٢٤] النهاية في غريب الحديث والأثر : أبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري، ١/٥

[٢٥] فتح المغيث ، ٤ / ٢٤

ومنهم من خالفه فقال: أول من صنّف فيه أبو عبيدة مَعْمر بن المثنى ، (ت٢١٠هـ) ، وكتاباهما صغيران .. ). [٢٦]

ولست أريد هنا تتبع كل المصنفات في غريب الحديث ، فإن ذلك قد كفى فيه صاحب كشف الظنون ، والرسالة المستطرفة ، وغيرها من الفهارس ، وإنما أريد الوقوف مع أهم الكتب التي عليها مدار هذا العلم والتي تمتاز بالجمع والاستيعاب ، وهي كما يلي:

١- غريب الحديث والآثار: لأبي عُبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ) وهو أوسع كتاب حتى عصره ، قال ابن الصلاح: ( وصنّف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلّام كتابه المشهور ، فجمع وأجاد واستقصى ، فوقع من أهل العلم بموقعٍ جليل ، وصار قدوةً في هذا الشأن ). [٢٧]

وقال الخطابي (ت ٣٨٨ هـ): ( ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهج أبي عبيد ؛ في بيان اللفظ وصحة المعنى وجَوْدة الاستنباط وكثرة الفقه .. مكث في تصنيف كتابه أربعين سنةً يسأل العلماء عما أودعه من تفسير الحديث والأثر ، والناس إذا ذاك متوافرون ). [٢٨]

وقال ابن كثير: (وأحسن شيء وُضِع في ذلك كتاب أبي عبيد القاسم بن سلاّم) [٢٩]، (ولكنه غير مرتب ، فرتبه الشيخ موفق الدين ابن قدامة على الحروف ، ولم يَزل الناس ينتفعون بكتاب أبي عبيد). [٣٠]

٢- غريب الحديث: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، قال ابن الصلاح: ( ثم تتبع القُتَبي ما فات أبا عبيدٍ فوضع فيه كتابه المشهور ) [٣١] ، وقال ابن قتيبة في مقدمة كتابه: ( وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث،

---

[٢٦] علوم الحديث ، ص / ٢٧٣ ، وانظر: اختصار علوم الحديث : لابن كثير ، ٢ / ٤٦١

[٢٧] المصدر السابق ، ص / ٢٧٣ ، وانظر : فتح المغيث : للسخاوي ، ٤ / ٢٧

[٢٨] النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ، ٨/١ ، وغريب الحديث: للخطابي ٥٠/١ .

[٢٩] اختصار علوم الحديث ٤٦١/٢ ، وانظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ، ص/٨٨ .

[٣٠] فتح المغيث : للسخاوي ، ٤ / ٢٧.

[٣١] علوم الحديث ، ص / ٢٧٣ ، وانظر: اختصار علوم الحديث ، ٢ / ٤٦٢ .

وأن الناظر فيه مستغنٍ به ، ثم تعقبتُ ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما تركه نحواً مما ذكَر أو أكثر منه ، فتتبعت ما أغفل ، وفسرتُه على نحوٍ مما فَسَّر .. وأرجو أن لا يكـون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال ). [٣٢]

وقد حرص ابن قتيبة على التنبيه والإشارة لما وقع في كتاب أبي عبيد من الوهم والغلط ، بل أفرد للاعتراض عليه كتاباً سماه إصلاح الغلط ، وقد انتصر لأبي عبيد أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في جزءٍ لطيفٍ رد فيه على ابن قتيبة ، لكن يُذكر عن العراقي أنه قال: ابن قتيبة كان كثير الغلط. [٣٣]

٣- الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث: لأبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السَّرَقُسْطِي (ت ٣٠٢ هـ) ، قال فيه أبو علي القالي: ما أعلم أنه وُضِـع بالأندلس مثل كتاب الدلائل ، وقال ابن الفرضي : ولو قال ما وضع مثله بالمشرق ما أَبْعَد، غير أنه مات ولم يُكمله ، فأكمله أبوه أبو القاسم ثابت بن حزم (ت ٣١٤ هـ) الحـافظ المشهور. [٣٤]

٤- غريب الحديث: لأبي سليمان حَمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨ هـ) ، قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): ( ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما ، فوضع في ذلك كتابه المشهور ، فهذه الكتب الثلاثة – أي كتب أبي عبيد وابن قتيبة والخطابي – أمهات الكتب المؤلفة في ذلك ، ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة ، ولا ينبغي أن يقلّد منها إلا مـا كان مصنفوها أئمة جَلّة ). [٣٥]

وقد بيَّن الخطابي في مقدمة كتابه أنه بمثابة الذيل على كتابي أبي عبيد وابن قتيبة فقـال: ( وفي الكتابين غنىً ومندوحةٌ عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا علـى جمـاع مـا تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه فصارا أحق به وأملك له ، ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوقهما .. وأما كتابنا هذا فإني ذكرت فيه مـا لم يـرد في

---

[٣٢] غريب الحديث : لابن قتيبة ، ١ / ٥-٧ .

[٣٣] انظر: فتح المغيث : للسخاوي ٤ / ٢٨ ، والرسالة المستطرفة : للكتاني ، ص / ١٥٥.

[٣٤] انظر: المرجعين السابقين على التوالي : الموضع نفسه.

[٣٥] علوم الحديث ، ص / ٢٧٣ ، وفتح المغيث ٤ / ٢٩ وتدريب الراوي ، ص / ٤٢١

كتابيهما ، فصرفتُ إلى جمعه عنايتي ، ولم أزل أتتبع مظانها وألتقط آحادها حتى اجتمع منها ما أحبّ الله أن يُوفِق له ، واتسق الكتاب فصار كنحوٍ من كتاب أبي عبيد أو كتاب صاحبه .. وقد بقي من وراء ذلك أحاديث ذوات عددٍ لم أتيسر لتفسيرها ، تركتها ليفتحها الله على من يشاء من عباده ). (٣٦)

٥- غريب الحديث: لأبي إسحاق إبرآهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، وهو كتابٌ حافل ، أطاله بالأسانيد وسياق المتون بتمامها ، ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا كلمة ، فهُجِر لذلك كتابه مع جلالة مصنفه ، وكثرة فوائد كتابه. (٣٧)

٦- كتاب الغريبين ، أي غريب القرآن والحديث: لأبي عُبيد أحمد بن محمد الهـروى (ت ٤٠١ هـ) ، قال عنه ابن الأثير: ( صنَّف كتابه المشهور السائر في الجمع بين غريبي القرآن العزيز والحديث ، ورتبه مقفىً على حروف العجم .. ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدم عصره من مصنفي الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن في واحد من الكتب المصنفة قبله ، فجاء كتابه جامعاً في الحُسْن بين الإحاطة والوضع ، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب ، إلا أنه جاء الحديث مفرقاً في حروف كلماته حيث كان هو المقصود والغرض ، فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار ). (٣٨)

٧- الفائق في غريب الحديث: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨ هـ)، قال فيه ابن الأثير: ( لقد صادف هذا الاسم مسمّىً، وكشف من غريب الحديث كل معمّىً ، ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كُلْفةٌ ومشقة .. ). (٣٩)

وقال السخاوي: ( ومنها كتاب الفائق .. من أَنْفَس الكتب لجمعه المتفرق في مكان واحد ، مع حُسن الاختصار وصحة النقل ، وهو وإن كان على حروف المعجم فهو ملتزم استيفاء

---

(٣٦) غريب الحديث : للخطابي ، ١ / ٥١ بتصرف ، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ١ / ٧-٨ .

(٣٧) انظر: فتح المغيث: للسخاوي ٤ / ٢٨ ، والرسالة المستطرفة : للكتاني ، ص / ١٥٥ .

(٣٨) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١ / ٨ ، ٩

(٣٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٢/١ ، وانظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، ص/٦١

ما في كل حديث من غريب في حرف من حروف بعض كلماته ، فعسُر لذلك الكشف منه بالنسبة لكتاب الهروى ، ولكنه أسهل تناولاً من كثير ممن قبله ). [٤٠]

٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد ، المعروف بابن الاثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، قال عنه السيوطي: ( النهاية لابن الأثير ، وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها إلى الآن ، وأكثرها تداولاً ، وقد فاته الكثير ، فذيّل عليه الصفى الأرموي بذيل لم نقف عليه ). [٤١]

وقد لخص ابن الأثير قصده ومنهجه في كتابه فقال: ( ولما وقفت على كتابه - أي أبي موسى المديني (ت ٥٨١ هـ) - الذي جعله مكملاً لكتاب الهروى ومتمماً .. فرأيت أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجرداً من غريب القرآن ، وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلاً لكلفة الطلب .. فوجدتهما - على كثرة ما أُودع فيهما من غريب الحديث والأثر - قد فاتهما الكثير الوافر .. فتتبعتها واستقريت ما حضرني منها ، واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها ، وكتب اللغة على اختلافها ، فرأيت الجمع بين كتابيهما ، وأضفت ما عثرت عليه ووجدته من الغرائب إلى ما في كتابيهما في حرفها مع نظائرها [illegible] .. وكم يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديث رسول الله - ﷺ - وأصحابه وتابعيهم - رضي الله عنهم - جعلها الله سبحانه ذخيرة لغيري يُظهرها على يده ليُذكر بها ). [٤٢] وقال عنه الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر عدداً من المصنفات في الغريب: ( .. ثم جمع الجميع ابن الأثير في النهاية ، وكتابه أسهل الكتب تناولاً مع إعوازٍ قليل ). [٤٣]

وقال السخاوي: ( كتابه النهاية كاسمه ، وعوّل عليه كل من بعده ، لجمعه وسهولة التناول منه .. وكذا له كتاب آخر سمّاه: منال الطالب في شرح طوال الغرائب ؛ في مجلد ، وله شرح غريب كتابه جامع الأصول في مجلد ). [٤٤]

---

[٤٠] فتح المغيث ٤ / ٣٠ ، وانظر: الرسالة المستطرفة ، ص / ١٥٧

[٤١] تدريب الراوي ، ص / ٤٢١ ، وانظر: الرسالة المستطرفة ، ص / ١٥٦

[٤٢] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١ / ١٠ ، ١١

[٤٣] نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، ص / ٦١ ، وانظر: اختصار علوم الحديث ٢ / ٤٦٢

[٤٤] فتح المغيث ، ٤ / ٣٠

والذي يطالع كتاب النهاية يرى أن ما قيل عنه لم يأت من فراغ ، بل هو حقيقة واقعة ، فهو لم يقف عند حدود المادة اللغوية في شرح غريب الحديث ، بل ناقش قضايا فقهية ، وحاول إزالة التعارض عن بعض الأحاديث التي أوهم ظاهرها التعارض ، كل ذلك في إيجاز وافٍ من غير إخلال.

وهناك العديد من الكتب التي صنفت في غريب الحديث قديماً وحديثاً غير ما ذكرته، والمتتبع لها يمكنه رَصد تاريخ هذا العلم بيسر وسهولة ، إذ تفيد أن التصنيف فيه قد بدأ في فترة مبكرة ، تكاد تكون متزامنة مع المرحلة الثالثة من مراحل جمع السنة النبوية وهي التصنيف ، واستمر في كل زمان تظهر فيه مؤلفات ترتِّب أو تستدرك على ما صُنِّف من قبل في غريب الحديث، حتى قال ابن الأثير: ( لم يَخْلُ زمن من مصنِّف فيه )، [٤٥] ولا يزال إلى يومنا هذا تظهر فيه مصنفات ، وآخر ما وقفت عليه في ذلك ذيل على كتاب النهاية لابن الأثير ، جمعه الأستاذ أبي عبد الله عبد السلام بن محمد علوش ، وهو مطبوع بدار ابن حزم ، وفيه استدراكات لا بأس بها.

رابعاً : أثر كتب غريب الحديث في معاجم اللغة :

إن هذا البيان العربي كأن الله – عزت قدرته – مَخَضه وألقى زُبدته على لسان محمد – عليه أفضل صلاة وأوفر سلام – فما من خطيب يقاومه إلا نكص متفكك الرجل [٤٦] ، وما من مِصْقع يناهزه إلا رجع فارغ السَّجْل ، وما قُرن بمنطقه منطق إلا كان كالبرذون مع الحصان المُطَهَّم، ولا وقع من كلامه شيء في كلام الناس إلا أشبه الوَضح من نُقْبة الأدهم ، قال عليه الصلاة والسلام: " أوتيت جوامع الكلم " [٤٧] وقال: " أنا أفصح العرب بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر " [٤٨] ، وقد صنف العلماء – رحمهم الله – في كشف ما غرب من ألفاظه واستبهم ، وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم ، كتباً تنوقوا في تصنيفها وتجوّدوا ، واحتاطوا ولم يتجوَّزوا ، وعكفوا

---

[٤٥] النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٧ ، ٨ ، وفتح المغيث ٤ / ٢٩

[٤٦] كناية عن العي والعجز عن المقاومة ، فالانفكاك ضرب من الوهن . لسان العرب ١/ ٣٠٧

[٤٧] رواه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة فيها ، ص / ٢١٦ برقم (٥٢٣)

[٤٨] رواه الطبراني في الكبير ٤ / ٣٦ برقم (٥٤٣٧) من حديث أبي سعيد الخدري ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٢٩٩/٤ (في إسناده مبشر بن عبيد وهو متروك) ، وقال العجلوني ، في كشف الخفا ، ٢٣٢/١ (قال في اللآلي معناه صحيح ، ولكن لا أصل له .. وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد).

الهمم على ذلك وحَرِصوا ، واغتنموا الاقتدار عليه وافترصوا ، حتى أحكموا ما شاءوا وأترصوا – أي عدلوا. [٤٩]

( والناظر في كتب غريب الحديث يرى مدى استفادة كل كتاب من الكتب الأخرى ، فإن أوائلها كانت تعتور الحديث الواحد وتشرحه ، ففسدت كأنها كتاب واحد – كما قال الخطابي – ثم توسع مؤلفوها وأضافوا إليها زيادات عن سابقيهم ، واستحدثوا طرائق للترتيب والتنظيم امتاز بها كل كتاب عن غيره من استفادته من الكتب الأخرى المصنفة قبله ). [٥٠]

ثم من هذا كله أفاد علماء اللغة ، فقد كان لكتب غريب الحديث أثر واضح في كتب اللغة، زادت في مادتها ، وأثْرت اشتقاقها ، وشرحت غامضها ، واستشهدت بالحديث في اللغة والنحو ، واللغة العربية نزل بها القرآن الكريم وتكلم بها رسول الله – ﷺ – وهي وسيلة فهم الكتاب والسنة أَوْلاها علماء الشرع عنايتهم الكبرى ، وصرفوا فيها جهودهم وأوقاتهم ، يصطادون شاردها ويقيدون آبدها [٥١] ، ويجمعون نادرها ، ومن هنا فاضت كتب اللغة بالمنقول عن كتب غريب الحديث ، وميزة كتب غريب الحديث على معاجم اللغة أنها تأتي بمعاني الكلمات في سياقاتها الشرعية منسوبة إلى حديث رسول الله – ﷺ – .

وسنأخذ مثالاً لواحد من كتب غريب الحديث وكيف نقل عنه أصحاب كتب اللغة ، وهو كتاب غريب الحديث للحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، فقد تتبع أحد الباحثين من نقلوا عن هذا الكتاب من أصحاب المعاجم اللغوية ، ومن هؤلاء: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) نقل عنه في كتابه: ( الزاهر في معاني كلمات الناس ) ، وكذلك أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) نقل عنه في كتابه ( تهذيب اللغة ) ، وأبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢ هـ) في كتابه ( الخصائص ) ، وأبو عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ) في كتابيه ( فصل المقال في شرح الأمثال لأبي عبيد ) ، و ( معجم ما استعجم ) ، وأبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) في كتابه ( المعرَّب ) نقل عنه نقولاً كثيرة فيما يتعلق بموضوع كتابه وهو ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي ونطق به القرآن المجيد وورد في أخبار الرسول – ﷺ – والصحابة والتابعين –

---

[٤٩] انظر: الفائق في غريب الحديث : للزمخشري ، ١ / ١١ ، ١٢

[٥٠] من مقدمة التحقيق لكتاب غريب الحديث للحربي : د. سليمان بن إبراهيم العاير ، ١ / ٨١

[٥١] آبدها : أي المستوحش منها . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١ / ١٣

رضي الله عنهم – وذكرته العرب في أشعارها وأخبارها، فكل هؤلاء من علماء اللغة ألفادوا من كتاب غريب الحديث للحربي ، كما نقلوا عن غيره ، ومن تتبع النصوص الموجودة في كتب اللغة منسوبة إلى أصحاب غريب الحديث – وقد يُنقل عنهم ولا يُنسب إليهم – تحقق من مدى تأثير كتب غريب الحديث في معاجم اللغة. [٥٢]

[٥٢] انظر: مقدمة التحقيق على كتاب غريب الحديث للحربي : د. سليمان بن إبراهيم العاير ، ١ / ٥٨ – ٧٢ .

## المبحث الثالث

## تحقيق القول في وجود غريب الحديث وأسبابه

أولاً : بيان ما جاء في كراهيته – ﷺ – الإغراب في الكلام :

لقد كان رسول الله – ﷺ – يدرك أنه مبلّغ عن الله – عز وجل – لذا كان يحرص أشد الحرص على الإفهام والبيان ، فإن البلاغ لا يتم إلا مع الإفهام والإيضاح ، لأن من حمل رسالةً – أي رسالة – إلى قوم فذهب لإبلاغهم بها فخاطبهم بما لا يفهمون لم يكن مبلّغاً ، حتى لو كان الذي خاطبهم به هو نص الرسالة.

لذلك جرت حكمة الله في اختيار كل رسول أن يكون متحدثاً بلسان قومه ، قال الله – تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ .. }. [٥٣]

قال القرطبي (ت ٦٧١ هـ): ( أي بلُغتهم ، ليبينوا لهم أمر دينهم ، ووحَّد اللسان وإن أضافه إلى القوم لأن المراد اللغة في اسم جنس يقع على القليل والكثير ، ولا حجة للعجم وغيرهم في هذه الآية ، لأن كل من تُرجم له ما جاء به النبي – ﷺ – ترجمةً يفهمها لزمته الحجة ). [٥٤]

وقال النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ): ( بلُغتهم ليفهموا عنه ويعقلوا ... ). [٥٥]

وقال ابن عطية (ت ٥٤٦ هـ): ( أي لست يا محمد ببدع من الرسل ، إنما أرسلناك لتُخرج الناس من الظلمات إلى النور على عادتنا في رسلنا أن نبعثهم بألسنة أممهم ليقع التكلم بالبيان والعبارة المتمكنة ، ثم يكون تباين الناس من غير أهل اللسان عيالاً في التبيين على أهل اللسان الذي يكون للنبي – عليه الصلاة والسلام – وجعل الله العلة في إرسال الرسل بألسنة قومهم طلب البيان .. ). [٥٦]

---

[٥٣] سورة إبراهيم ، من الآية / ٤ .

[٥٤] الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ٩ / ٢٢٣ ، ٢٢٤

[٥٥] الوسيط في تفسير القرآن المجيد : علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ٣ / ٢٣

[٥٦] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطية ١٩٨/٥، ١٩٩.

وقد جاء في وصف النبي – ﷺ – أنه كان يكره التقعر والإغراب في الحديث كراهية شديدة ، ويُؤثر الوضوح والسهولة في التعبير ، حتى يكون كلامه مفهوماً للسامعين ، وكان من أجل ذلك يترك لهجته القرشية إذا جاءه وفد من القبائل العربية الأخرى ، ويكلمهم بالأسلوب المألوف لديهم ، ويأتي بالمفردات واللهجة التي يتكلمون بها [٥٧] .

وقد رُوي عنه: " أُمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم ". [٥٨]

وقد أثار هذا المسلك النبوي عَجب أصحابه القرشيين ، فقد سمعه علي ابن أبي طالب يخاطب وفد بني نَهد[٥٩] بقوله: " اللهم بارك لهم في مَحْضِها[٦٠] ومَخْضِها [٦١] ، ومَذْقِها [٦٢] وفِرْقِها[٦٣]، وابعث راعيها في الدَّثر [٦٤] بيَانع الثمر ، وافجُر لهم الثمد [٦٥] ، وبارك لهم في المال والولد ، من أقام الصلاة كان مسلماً ، ومن آتى الزكاة كان محسناً ، ومن شهد أن لا إله إلا الله كان مخلصاً ، لكم يا بني نَهد وَدَائع [٦٦] الشرك ، ووَضائع المِلْك [٦٧] ، لا يُلْطَط [٦٨] في الزكاة ، ولا

---

[٥٧] انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى : للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ، ص/٥٦ – ٥٩ ، والحديث النبوي مصطلحه وبلاغته وكتبه: د. محمد لطفي الصباغ ، ص/٥٩ ، ٦٠

[٥٨] قال العجلوني في كشف الخفا (١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) : ( رواه الديلمي بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعاً ، وفي اللآلي بعد عزوه لمسند الفردوس .. قال: وفي إسناده ضعيف ومجهول ، وقال في المقاصد : وعزاه ابن حجر لمسند الحسن بن سفيان عن ابن عباس .. قال وسنده ضعيف جداً ، ورواه أبو الحسن التيمي من الحنابلة في العقل له .. وله شاهد عن سعيد بن المسيب مرسلاً .. وفي صحيح البخاري عن علي موقوفاً : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ، ونحوه ما في مقدمة صحيح مسلم عن ابن مسعود .. ) وذكر له العجلوني نحو عشرة شواهد غير هذا.

[٥٩] بنو نَهد : قبيلة عربية كبيرة من قطاعة تنسب إلى نَهد بن زيد ، ومنازلهم باليمن . انظر: موسوعة قبائل العرب : عبد الحكيم الوائلي ٦ / ٢٤٥٠ .

[٦٠] المحض : الخالص من كل شيء . النهاية ٤ / ٣٠٢ .

[٦١] المخض: تحريك السقاء الذي فيه اللبن ليخرج زبده . النهاية ٤ / ٣٠٧

[٦٢] المذق: المزج والخلط ، والمذقة: الشربة من اللبن . النهاية ٤ / ٣١١

[٦٣] الفِرْق: بكسر الفاء ويقال بالفتح: مكيال يكال به اللبن . النهاية ٣ / ٤٤٠

[٦٤] الدَّثْر: بفتح الدال وتشديدها : الخصب والنبات الكثير . النهاية ٢ / ١٠٠

[٦٥] الثَمَدُ: بالتحريك الماء القليل ، أي افجره لهم حتى يصير كثيراً . النهاية ١ / ٢٢١

[٦٦] ودائع: جمع وَديع ، وهو العهد ، وقيل: يحتمل أن يريد ما كانوا استُودعوه من أموال الكفار الذين لم يدخلوا في الإسلام ، أراد إحلالها لهم . النهاية ٥ / ١٦٧

يُلْحَد [٦٩] في الحياة ، ولا تَثاقُل عن الصلاة " فقال عليّ : يا رسول الله نحن بنو أب واحد ونراك تكلم الوفود بما لا نفهم أكثره ، فقال: " أدبني ربي فأحسن تأديبي ، وُربيت في سعد ". [٧٠]

وثبت أيضاً في أحاديث كثيرة وجود ألفاظ غريبة بعضها من كلام العجم ، وقد ترجم البخاري في كتاب الجهاد والسير ترجمة بعنوان: باب من تكلم بالفارسية والرطانة ، وروي تحتها أحاديث فيها كلمات غير عربية.

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) معلقاً على هذه الترجمة وما فيها من الأحاديث: (كأنه أشار إلى أن النبي – ﷺ – كان يعرف الألسنة ، لأنه أُرسل إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم ، فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته ، فاقتضى أن يعرف ألسنتهم ليَفهم عنهم ويفهموا عنه ، ويُحتمل أن يقال: لا يستلزم ذلك نُطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها طرف من حديث جابر في قصة بركة الطعام الذي صنعه بالخندق .. والغرض منه قوله: "إن جابراً قد صنع سوراً "[٧١] وهو بضم المهملة وسكون الواو وقال الطبري: " السُّور بغير همز الصنيع من الطعام الذي يُدعى إليه ، وقيل: الطعام مطلقاً ، وهو

---

[٦٧] ووضائع الملك: هي جمع وضيعة وهي الوظيفة التي تكون على المِلْك ، أي ما يلزم الناس في أموالهم ، كالصدقة والزكاة ، أي لكم الوظائف التي تلزم المسلمين لا تتجاوزها معكم .. وقيل معناه : لا نأخذ منكم ما كان ملوككم وظّفوه عليكم بل هو لكم . النهاية ١٩٨/٥ .

[٦٨] لا يُلْطَط : أصلة من أَلَطْ: إذا منع الحق ، والمراد لا تُمنع الزكاة . النهاية ، ٥ / ٢٥٠

[٦٩] ولا يُلْحَد: أصل الإلحاد الميل عن الحق ، والمراد : لا يجري منكم ميل عن الحق مادمتم أحياء . النهاية ٤ / ٢٣٦

[٧٠] قال العجلوني في كشف الخفا ١ / ٧٢ (رواه العسكري عن علي – رضي الله عنه – وسنده ضعيف جداً وإن اقتصر شيخنا – يعني الحافظ ابن حجر – على الحكم عليه بالغرابة في بعض فتاويه ، ولكن معناه صحيح ، وجزم به ابن الأثير في خطبة النهاية ، وله شاهد عن ابن السمعاني عن ابن مسعود ، وآخر عند ثابت السرقسطي في الدلائل .. وبالجملة فهو كما قال ابن تيمية لا يعرف له إسناد ثابت ، لكن قال في الدرر : صححه أبو الفضل بن ناصر ، وقال في اللآلئ معناه صحيح لكن لم يأت من طريق صحيح ، وذكره ابن الجوزي في الأحاديث الواهية فقال : لا يصح ، ففي إسناده ضعفاء لا مجاهيل ..).

[٧١] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير ، باب من تكلم بالفارسية والرطانة ، ص/٥٥١ برقم (٣٠٧٠) ومسلم في صحيحه: كتاب الأشربة ، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك .. ص / ٩٠٧ برقم (٢٠٣٨)

بالفارسية ، وقيل: بالحبشية، وبالهمز بقية الشيء ، والأول هو المراد هنا ، قال الإسماعيلي: السُّور كلمة بالفارسية ، قيل له: أليس هو الفضلة ؟ قال: لم يكن هناك شيء فضل ذلك منه ، إنما هو بالفارسية من أتى دعوة وأشار المصنف إلى ضعف ما ورد من الأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية .. ثانيها: حديث أم خالد بنت خالد .. والغرض منه قوله " سَنَهْ ، سنه " [٧٢] وهو بفتح النون وسكون الهاء ، وهو -بلسان الحبشة حَسن .. وثالثها: حديث أبي هريرة: أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة " الحديث ، والغرض من قوله: " كخ ، كخ " وهي كلمة زجر للصبي عما يريد فعله ، .. وقد نازع الكرماني في كون الألفاظ الثلاثة عجمية .. وقد أجاب ابن المنيِّر عن الأخير فقال: وجه مناسبته: أنه – ﷺ – خاطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل ، فهو كمخاطبة العجمي بما يفهمه من لغته ، وبهذا يُجاب عن الباقي..). [٧٣]

وقال النووي: ( .. وقد تظاهرت أحاديث صحيحة بأن رسول الله – ﷺ – تكلم بألفاظ غير العربية ، فيدل على جوازه ). [٧٤]

ويرى بعض العلماء أن هذه الكلمات وإن كانت أعجمية إلا أنها لما تكلم بها العرب صارت عربية ، أو هي مما تتوافق فيه اللغات المتعددة. [٧٥]

وكل هذا يدل على وجود الغريب من الألفاظ في متون الأحاديث ، لكن هل كان القصد منها تعمية المعنى على السامع ؟

الجواب: لا ، بل وجود هذا الغريب من الألفاظ يدل على حرص الرسول – ﷺ – على أن يتكلم بالكلام الواضح لسامعيه ولو ركب في سبيل ذلك الصعب الذي لا يألفه ، فهذه المفردات التي تبدو غريبة هي الكلمات الحية المستعملة عند المخاطبين ، أما الطابع الغالب على حديثه – ﷺ – فهو الوضوح والجزالة.

---

[٧٢] رواه البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد والسير ، باب من تكلم بالفارسية والرطانة ، ص/٥٥٢ برقم (٣٠٧١) .

[٧٣] فتح الباري بشرح صحيح البخاري : أحمد بن على بن حجر ، ٦ / ٣٠٠-٣٠٢ بتصرف يسير وانظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : أحمد بن محمد القسطلاني ٦٠٨/٦.

[٧٤] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ١٨٠/١٣

[٧٥] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين محمود بن أحمد العيني ١٠ / ٤٠١

وجاء في بعض الأحاديث الموقوفة على الصحابة ما يؤكد اقتداءهم بالنبي - ﷺ - في توضيح الكلام والبعد عن الغريب الذي لا تبلغ العقول فهمه ، فمن ذلك: عن عليّ - رضي الله عنه - قال: ( حدِّثوا الناس بما يعرفون ولا تحدثوهم بما ينكرون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ) [٧٦] ، وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: ( .. ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة ) [٧٧] .

ثانياً : أسباب وجود غريب الحديث :

بعد أن ثبت لدينا وجود الغريب من الألفاظ في متون بعض الأحاديث النبوية على نحو ما سبق بيانه أولاً ، يُطرح هذا السؤال : ما الداعي إلى وجود هذه الألفاظ ؟

إجمالاً نقول: إنها الضرورة التي اقتضت استعمال تلك الألفاظ الغريبة ، ليتم لدى السامع البيان والإفهام ، وهي غريبة عند قوم - أو قبيلة - مفهومة لدى آخرين.

قال الخطابي (ت ٣٨٨ هـ): ( إنه - ﷺ - بُعث مبلغاً ومعلماً فهو لا يزال في كل مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف وينهى عن منكر ، ويشرع في حادثة ، ويُفتى في نازلة ، والأسماع إليه مُصْغية ، والقلوب لما يَرد عليها من قوله واعية ، وقد يختلف عنها عباراته ويتكرر فيها بيانه ، ليكون أوقع للسامعين ، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهاً وأقرب بالإسلام عهداً ، وأُولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يُوعُونها كلها سمعاً ، ويستوفونها حفظاً ، ويؤدونها على اختلاف جهاتها ، فتجمَّع لك في القضية الواحدة عدة ألفاظ تحتها معنىً واحد ، وذلك كقوله - ﷺ - " الولد للفراش وللعاهر الحَجَر " [٧٨] ، وفي رواية: " وللعاهر الأثلب " [٧٩] وقد يتكلم في بعض النوازل وبحضرته أخلاط من الناس قبائلهم شتى ، ولغتهم مختلفة ، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر لضبط اللفظ وحصره ، أو يتعمد لحفظه ووعْيه ، وإنما يستدرك المراد

---

[٧٦] رواه البخاري معلقاً في صحيحه : كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا ص/٣٢ .

[٧٧] رواه مسلم في صحيحه : المقدمة ، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ، ص / ٩ .

[٧٨] رواه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، ص/٣٥٨، برقم (٢٠٣٥)

[٧٩] رواه أحمد في المسند ٢ / ١٧٨ من حديث عبد الله بن عمرو ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ٢٦١ وقال: (رواه أحمد ورجالة ثقات)

بالفحوى ، ويتعلق منه بالمعنى ، ثم يؤديه بلُغته ويعبِّر عنه بلسان قبيلته ، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدة ألفاظ مختلفة موجبها شيءٌ واحد ). (٨٠)

ثم قال ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ): ( وإن رسول الله – ﷺ – كان أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً .. وأبْينهم لهجة ، وأقومهم حجة ، وأعرفهم بمواقع الخطاب .. فكان – ﷺ – يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم ، كُلاً منهم بما يفهمون ، ويحادثهم بما يعلمون .. فكأن الله – عز وجل – قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيره من بني أبيه ، وجمع فيه من المعارف ما تفرق ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه ، وكان أصحابه – رضي الله عنهم – ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله ، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم ). (٨١)

( ويتلخص من هذا أن لوجود الغريب سببين: الأول: أنه – ﷺ – كان يتكلم بلغات القبائل المختلفة على حسب الصحابة الذين يخاطبهم فيصدُر عنه – ﷺ – عدة ألفاظ لمعنى واحد بحسب الوقائع المختلفة. والثاني : أن الصحابة – رضي الله عنهم – كانوا ينقلون أقواله وأفعاله – صلى الله عليه وسلم – بلُغات قبائلهم فتختلف الألفاظ للمعاني نفسها ). (٨٢)

ويُضاف إلى ذلك سبب ثالث: وهو أنه قد يكون من أسباب وجود غريب الألفاظ في بعض متون الحديث أن يكون في ذلك نوعٌ من الإعجاز للنبي –ﷺ – أن يتمكن من التكلم بهذه الألفاظ التي هي لقبائل وشعوب مختلفة ، وهو قرشيٌ – أي له لهجة واحدة من لهجات العرب ، دون أن يتعلم ذلك في مدرسة أو على مُعلِّم من البشر لهو دليل على أنه مؤيد من الله – عز وجل.

قال العلجوني نقلاً عن سبط ابن الجوزي في التعليق على حديث بني لِهدٍ السابق ومافيه من غريب الألفاظ: ( صححه أبو الفضل ابن ناصر ، وجعله من معجزات نبينا – صلى الله عليه وسلم – وختم به جدّي كتابه المسمى بالتحف وتكلم عليه ). (٨٣)

---

(٨٠) غريب الحديث : للخطابي ، ١ / ٦٨ ، ٦٩ ، وانظر: مقدمة تحقيق غريب الحديث لأبي عبيد القاسم الهروي ، ١ / ب .

(٨١) النهاية في علم غريب الحديث والأثر ١ / ٤ .

(٨٢) الاجتهاد في علم الحديث : د. على نايف البقاعي ، ص / ٣٠٨ ، ٣٠٩

(٨٣) كشف الخفا ومزيل الإلباس : للعجلوني ١ / ٧٣

وسبب رابع : وهو أن الغرابة نشأت مع تقادم الزمن وبُعد الناسِ عن عصرِ الفصاحة والبلاغة ودخول غير العرب في الإسلام ، فاستعجم عليهم فهم ما لم يعرفوه ، فنشط العلماء لشرح غريب الحديث [٨٤] .

[٨٤] انظر : بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال : د. محمد محمود بكار ، ٣٦/٣ .

# المبحث الرابع

## أنـــواع غريـــب الحديـــث

لا يُعلم أحد قبل ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) اهتم ببيان أنواع غريب الحديث ، فلقد نَظَم فيه عدَّة أبيات في ( الهداية في علم الرواية ) وعلق عليها السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في شرحه تعليقات جيدة ، وأهم الأنواع التي أشار إليها ابن الجزري كما يلي :

أولاً : ما يشبه الأسماء المفردة :

وفيه يقول ابن الجزري: ( وهُو كَالأَسْمَاءِ منْهُ فَرد .. ) [٨٥] ، مثاله: ( الجَلْحَاء: هي التي لاقرن لها .. ) [٨٦] ، ( والبُضْع: بضم الباء فرج المرأة وقيل مهرها ) [٨٧] ، ( والجَعْظَرى: وهو الفظُّ الغليظ ، وقيل: هو الذي ينتفخ بما ليس عنده وفيه قِصَر ) [٨٨] ، ( والجَوَّاظ: وهو الجَمُوع المَنُوع ، وقيل: الكثير اللحم المختال في مِشْيته ، وقيل: القصير البطين ). [٨٩]

وجميع هذه الألفاظ وردت في أحاديث نبوية ، وهي مفردة ، غامضة المعنى.

ثانياً : ومن الغريب ما هو كالمؤتلف والمختلف :

كأن تأتي كلمة لمعنى ، ومُصَحَّفها لمعنى آخر ، فيأتلفا في الخط ويختلفا في النطق ، ومثاله : ( المَنْصَف ، والمِنْصَف ) ، كلٌ منها ورد في حديث ، لكن بمعنى مختلف ، فأما المَنْصَف: ( بفتح الميم – فهو الموضع الوسط بين الموضعين ) [٩٠] ، وقد جاء ذكر ذلك في حديث جابر – رضي الله عنه – في قصة ذهابه مع النبي – ﷺ – يتبعه بالماء ليقضي حاجته ، قال: ( فلم ير شيئاً يستتر به ، فإذا شجرتان بشاطئ الوادي ، فانطلق رسول الله – ﷺ – إلى إحداهما فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادى عليَّ بإذن الله ، فانقادت معه كالبعير المخشوش الذي يُصانِع قائده ، حتى أتى الشجرة

---

[٨٥] الهداية في علم الرواية ، ص / ٢٨٣

[٨٦] مشارق الأنوار ، ١ / ١٩١

[٨٧] السابق ، ١ / ١٢٧

[٨٨] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١ / ٢٧٦ وانظر: الفائق في غريب الحديث ٣ / ٧٣

[٨٩] المَرجعَان السابقان على التوالي : ١ / ٣١٦ ، ٣ / ٧٤

[٩٠] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٥ / ٦٦

الأخرى ، فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادى عليّ بإذن الله ، فانقادت معه كذلك ، حتى إذا كان بالمَنْصَف مما بينهما لَأَمَ بينهما فقال: الْتئما عليّ بإذن الله ، فالتأمتا .. ). [٩١]

وأما المِنْصَف: ( بكسر الميم – فهو الخادم أو الوصيف ) [٩٢] ، وقد جاء ذكره في حديث عبد الله بن سلام في رؤيا رآها فقصّها على النبي – ﷺ – قال: ( رأيت كأنما عمود وُضع في روضة خضراء فنُصب فيها ، وفي رأسها عُروة، وفي أسفلها مِنْصَف – والمِنصف الوصيف .. ). [٩٣]

ثالثاً: ومنه – أيضاً – ما هو كالمتفق والمفترق :

كأن تأتي كلمةٌ واحدة لمعنيين فأكثر ، ومثاله: كلمة ( طَبَق ) ، قال فيها ابن الجزري: ( وطَبَقاً عمَّ وقَرْناً وفَقِر ) [٩٤] ، يشير بهذا النظم إلى ثلاثة من معانيها:

الأول: الطبق بمعنى العموم ، وقد ورد ذلك في حديث: " اللهم اسقنا غيثاً .. طبقاً " [٩٥] وفي حديث: " وكل رحمة طباق مابين السماء والأرض " [٩٦] أي مالئاً للأرض يعمها ويغطيها ، يقال: غَيْث طَبَق أي عامٌّ واسع. [٩٧]

والثاني: بمعنى القرن من الزمان ، وورد هذا المعنى في مدح العباس للنبي – ﷺ – في قوله :

تُنْقَلُ من صَالبٍ إلَى رَحِم ... إذا مَضَى عَالَم بَدا طَبَقُ [٩٨]

قال ابن الأثير: ( إذا مضى قرن بدا قرنٌ ، وقيل للقرن: طبقاً ، لأنهم طبق الأرض ثم ينقرضون ويأتي طبقٌ آخر ). [٩٩]

---

[٩١] رواه مسلم في صحيحه : كتاب الزهد والرقائق ، باب حديث جابر .. ص/١٢٨٨ برقم (٣٠١٢)

[٩٢] فتح المغيث ٤ / ٢٥ ، وانظر: الفائق في غريب الحديث ٣ / ٤٣٧

[٩٣] رواه البخاري في صحيحه: كتاب مناقب الأنصار ، باب مناقب عبد الله بن سلام ، ص/٦٨٨ برقم (٣٨١٣)

[٩٤] الهداية في علم الرواية ، ص / ٢٩٨ البيت رقم (٣٠٨)

[٩٥] رواه ابن ماجه في سننه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء ص / ١٨٧ برقم (١٢٦٩) ، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ٣٨١/١ برقم (١٠٥٥)

[٩٦] ذكره السيوطي في الدر المنثور ٣ / ٢٤٠ وعزاه لابن أبي شيبة موقوفاً

[٩٧] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ١١٣ ، والفائق ٢ / ٣٥٦

[٩٨] رواه ابن قتيبة في المعاني الكبير ٥٧٧/١ وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر١١٣/٣

[٩٩] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٣ / ١١٣

والثالث: الطبقُ بمعنى فَقَار الظهر ، وقد جاء هذا في حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال سمعت النبي – ﷺ – يقول : " يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رئاءً وسُمْعةً فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً " [١٠٠] أي كأنه صار ظهرُ الواحد منهم كالفَقَارة الواحدة فلا يقدرون على السجود. [١٠١]

وبهذا نفهم قول ابن الجزري: ( مِنْهُ ما هُو كَالْمتَّفِق والْمفتَرِق ) ، لفظة واحدة ترد في عدة سياقات تتفق في الخط والنطق ، لكنها تفترق في المعنى بحسب كل سياق ، وهي من هذا الباب غريبة تحتاج إلى الكشف عن معناها في كل موضع.

رابعاً : الغريب الذي هو من قبيل المهمل والمعجم:

وفيه يقول ابن الجزري :

وَمَا أَتَى بمُهْملٍ ومُعْجَمِ ∴ حَنِينُ صَوْتِ الأَنْفِ وَاهْمِل ثَمْ

ذَأَتْه دَعَثَّه خَنَقْتُه ∴ ذُلْف الأُنوف فَطْسُها ذَأَفْتُه

وشَعَثُ الجبال شَمَّتْ فَرَفَضْ ∴ نَهش ، صِنْصِى ، قَصِمْتُه وَهَضْ [١٠٢]

قال السخاوي: ( هذا نوع من الغريب أخص مما قبله ، وهو ما فيه الإعجام والإهمال )[١٠٣]، والإعجام هو نقط الحروف والإهمال عكسه.

وقد مثّل ابن الجزري في هذه الأبيات لهذا النوع من الغريب بعّدة أمثلة ، وهي: ( الحَنين ) بالحاء المعجمة ، ويذكر بالحاء المهملة أيضاً ، وكلاهما معناه البكاء بصوت فيه غنة أو رِقة ، وأصله خروج الصوت من الأنف ، والأكثر في استعماله الإعجام. [١٠٤]

وقد ورد استعمال هذه اللفظة معجمة ومهملة في حديثين: "كان يُسمَعُ حنينه في الصلاة". [١٠٥]

---

[١٠٠] رواه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير ،باب يوم يكشف عن ساق ، ص / ٩٣٢ برقم (٤٩١٩)

[١٠١] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٣ / ١١٤

[١٠٢] الهداية في علم الراوية: لابن الجزري ، ص / ٤٧ الأبيات (٣١٦ – ٣١٧ – ٣١٨)

[١٠٣] الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣٠٥ ، وانظر: فتح المغيث ٤ / ٢٥

[١٠٤] انظر الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣٠٥ ، ومشارق الأنوار ، ١ / ٢٢٥ ، ٣٠١

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري: لفظة ( ذَأَتُّه ) بالذال المعجمة بعدها همز ومثناة فوقية، أي خنقته أشد الخنق ، حتى أدلع لسانه ، فهو كما قال في المشارق : مثل دعَتُّه ، وفي الحديث: " إن الشيطان عرض لي بقطع الصلاة فأمكنني الله فَدعتُّهُ " [١٠٦] أي خنقته ، والذعت بالذال والدال : الدفع العنيف ، والدعت – أيضاً – التمعك في التراب. [١٠٧]

ومما مثّل به أيضاً : لفظة ( ذُلْف الأنوف ) بضم الذال المعجمة وإسكان اللام ، قال القاضي عياض ، ورواه بعضهم بالمهملة أي : ( دُلْف ) ، ومعناه : فُطْس الأنوف ، وهو قِصَر الأنف. [١٠٨]

وكذلك لفظة ( ذَأَفْتُه ) بالذال المعجمة بعدها همزة وفاء ، ويروى بالمهملة (دَأَفْتُه) أي أجهزتُ عليه، وجاء في حديث خالد بن الوليد في غزوة بني جذيمة :

" من كان معه أسير فليذيف عليه " [١٠٩] أي يُجْهِز عليه ويُسرع في قتله. [١١٠]

وفي البيت الثالث: ( شَعَف – شَمَّت – نَهْش – صِنْضِنى – وَهَضْ ) وكلها تُروى معجمة ومهملة ، وهاك جدول لتوضيح الأمثلة التي استشهد بها ابن الجزري على هذا النوع من غريب الحديث.

| اللفظة الغريبة معجمة | اللفظة الغريبة مهملة | تفسيرها |
|---|---|---|
| ذَأَتُّه | دَعَتُّه | أي خنقته اشد الخنق ، أو دفعته بعنف |
| خَنِين | حَنِين | صوت بكاء فيه غنة أو رِقة يخرج من الأنف دون انتحاب |
| ذُلْف | دُلْف | أي قصار الأنوف ، وهو الفطس |

[١٠٥] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الجمعة ، باب الخطبة على المنبر ، ص / ١٦١ برقم (٩١٨)

[١٠٦] رواه البخاري في صحيحه: كتاب العمل في الصلاة ، باب ما يجوز من العمل في الصلاة، ص / ٢١٠ برقم (١٢١٠)

[١٠٧] الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣٠٥ ، ومشارق الأنوار ، ١ / ٣٢٤

[١٠٨] المرجعان السابقان على التوالي : ص / ٣٠٦ ، ١ / ٣٣٧

[١٠٩] أصله رواه البخاري في صحيحه : كتاب المغازي ، باب بَعْث النبي – ﷺ – خالد ابن الوليد إلى بني جذيمة ، ص / ٧٨٥ برقم (٤٣٣٩)

[١١٠] انظر: الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣٠٦

| | | |
|---|---|---|
| ذَأَفْتُه | دَأَفْتُه | أي أجهزتُ عليه ، وأسرعت في قتله |
| شَعَف | سَعَف | أما المعجمة: فرؤوس الجبال ، وهذا هو المشهور<br>وأما المهملة: فجريد النخل ، وهو بعيد هنا ! |
| شَمَّت | سَمَّت | المعجمة: أصله من الدعاء بالخير للعاطس<br>والمهملة: أصله من السَّمْت وهو الهدى والقصد |
| نَهَش | نَهَس | المعجمة: أكل اللحم بالأضراس<br>والمهملة: أكل اللحم بأطراف الأسنان ، وهو أبلغ |
| ضِئْضِئ | صِئْصِئ | معناه: الأصل ، وقيل النسل |
| وَهَضْ | وَهَصْ | أي: أُثخِنَ وسقط ، وأصله الرمي الشديد |
| قَضِمتُه | قَصِمتُه | المعجمة: أي قطعت رأس السواك ، والقَضْمُ : العَضُّ<br>والمهملة: أي شققته ثم لينته بأسناني |

خامساً : ومن الغريب ما فيه تشديدٌ وتخفيفٌ:

أي الألفاظ التي تَرِدُ مشدَّدة ومخفَّفة ، وفي هذا يقول ابن الجزري:

والخَفُّ والثِّقْلُ تُضَارُ ، مُطْرَقَهْ ∴ ونَصَّرَ اللهُ ، تُضَامُوا حَقَّقَهْ [١١١]

هذا نوع آخر من غريب الحديث، وقد مثل له ابن الجزري بأربعة ألفاظ ، وهي: ( تُضَارُ – مُطْرَقَهْ – نَصَّرَ اللهُ – تُضَامُوا ) ، وهي تُروى بالتشديد والتخفيف.

فكلمة: تضار ، وردت في حديث أبي هريرة: أن الناس قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله – ﷺ – : " هل تضارّون في القمر ليلة البدر ؟ فقالوا: لا يا رسول الله ، قال: فهل تضارّون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا: لا يا رسول الله ، قال: فإنكم ترونه كذلك .. ". [١١٢]

وهي بتشديد الراء وأصله ( تُضارَرُوا ) من الضرر ، ويُروى بتخفيفها من الضَيْر ، ومعناهما واحد ، والمراد: لا يخالف بعضكم بعضاً فيكذبه وينازعه ، فيضره بذلك ، وقيل: لا يضركم غيركم بمنازعته وجرأته وبمضايقته ، وقيل: معناه: لا تكونوا أحزاباً في النزاع في ذلك. [١١٣]

وكلمة: مُطْرَقَةْ ، وردت في حديث: " .. كأن وجوههم المجان المُطرَقة". [١١٤] بتخفيف الراء ويُروى بتشديدها ، قال ابن حجر: (والمطرقة التي أُلبست الأَطْرِقة من الجلود وهي الأغشية ، تقول: طارقت بين النعلين أي : جعلت إحداهما على الأخرى ، وقال الهروى: هي التي أُطرِقت بالعصب أي أُلبست). [١١٥]

---

[١١١] الهداية في علم الرواية ، ص / ٤٧ البيت رقم (٣١٩) .

[١١٢] رواه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد ، باب في قول الله تعالى: { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ } ص / ١٣٧٠ ، برقم (٧٤٣٧) .

[١١٣] الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، وانظر: فتح الباري ١٣ / ٢٧٣ .

[١١٤] رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، ص / ٦٥١ برقم (٣٥٩٢) .

[١١٥] فتح الباري ٦ / ٢٠٤ ، وانظر: عمدة القاري ١٠ / ٢٤٧

وكلمة : نَضَّرَ اللهُ ، وردت في حديث: " نضر الله امرءًا سمع مقالتي .."[116] يُروى بالتخفيف والتشديد ، والتخفيف أكثر لأهل الأدب ، والتشديد أكثر لأكثر الشيوخ ، قال ابن خلاد : والتخفيف هو الصحيح ، وصححهما معاً عياض (ت٥٤٤ هـ) ، ومعناه: نعَّمه ، وقيل حسَّنه ، وقيل: أوْصَله نضرة النعيم، وقيل: وَجَّهَه في الناس وحسَّن حاله. [117]

وكلمة تُضَامُوا : وردت في حديث جرير: " .. إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامُّون في رؤيته .. "[118] ، بتشديد الميم ويروى بتخفيفها ، وعلى التشديد فهو من الانضمام، أي لا تزدحمون حين النظر إليه ، وعلى التخفيف هو من الضَيْم ، بمعنى الظلم ، أي: لا يظلم بعضكم بعضاً في النظر إليه ويقدر على منعه لسهولته. [119]

واتضح من الأمثلة أن الألفاظ التي تُروى على الوجهين – تشديداً أو تخفيفاً – تُحاط بنوع من الخفاء ، يُحتِّم الكشف عنه لبيان الأنسب لمعنى السياق.

سادساً: ومن الغريب ما يُروى على وجهين ثانيهما خطأ أو ضعيف:

ومثال هذا النوع: لفظة ( حِمارة ) وقد وردت في حديث جابر قال: " ..فوضعته على حمارة من جريد " ، بكسر الحاء وتخفيف الميم ، وهي ثلاثة أعواد يُشد أطرافها بعضها على بعض ، ويُخَالف بين أرجلها وتُعلّق عليها الإداوة ليبرد الماء [120] ، ومن رواه بالجيم ( جِمَارة ) فقد أخطأ وصَحَّف . [121]

---

[116] رواه الترمذي في سننه : كتاب العلم ، باب ماجاء في الحث على تبليغ السماع ، ص/٧٥١ برقم (٢٦٦٣) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣ / ٦١

[117] الغاية في شرح الهداية ، ص ٣٠٩

[118] رواه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ } ص / ١٣٧٠ ، برقم (٧٤٣٤)

[119] الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وانظر: فتح الباري ، ١٥ / ٣٨٩

[120] النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٤٣٩

[121] الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣١٠

ومن أمثلته أيضاً : لفظة ( تُنْسِحُ نَسْحاً ) ، وقد وردت في حديث تفسير النقير: " وهي النخلة نُسِح نَسْحاً " [١٢٢] بالحاء المهملة ، ومعناه : أي يُنحَّى عنها قشرها وتُمْلَس ، وتُنْقَر نقراً ، أي يُحْفَر فيها للانتباذ ، قال القاضي عياض ، كذا ضبطناه عن كافة شيوخنا ، وفي كثير من نُسَخ مسلم عن ابن ماهان ( تُنْسَجُ ) بالجيم ، وكذا ذكره الترمذي ، وهو خطأ وتصحيف لا وجه له.[١٢٣]

ولقد اهتم القاضي عياض في مشارق الأنوار بالكشف عن هذا النوع من الغريب ، ودأب على أن يُفرِد له فصلاً خاصاً عقب كل حرف يقول فيه : ( فصل الاختلاف والوهم ) يذكر فيه الخطأ الذي ورد في رواية بعض الألفاظ التي هي من جنس ذلك الحرف ، قال عن ذلك في مقدمة كتابه: ( .. فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف مُزيح للإشكال ، مُريح من حيرة الإبهام والإهمال .. ).[١٢٤]

سابعاً : ومن أنواع غريب الحديث: المجازات:

قال الشيخ أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧ هـ): ( إن من أهم ما يُلحق بهذا النوع البحث في المجازات التي جاءت في الأحاديث ، إذ هي عن أفصح العرب – ﷺ – ولا يتحقق بمعناها إلا أئمة البلاغة ، ومن خير ما أُلِّف فيها: كتاب المجازات النبوية ، تأليف الإمام العالم الشاعر الشريف الرَّضِي محمد بن الحسين (ت ٤٠٦ هـ) ، وهو مطبوع في بغداد ، سنة ١٣٢٨ هـ ، ثم طبع في مصر بعد ذلك ).[١٢٥]

---

[١٢٢] رواه مسلم في صحيحه : كتاب الأشربة باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير ، ص٨٦٣ ، برقم (١٩٩٧).

[١٢٣] انظر الغاية في شرح الهداية ، ص / ٣١٠ ،

[١٢٤] مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، ١ / ١٧

[١٢٥] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ٢ / ٤٦٤

ومثال ذلك: قوله – ﷺ – لأزواجه : " أَطْوَلُكُنَّ يَداً أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقاً بي "[١٢٦] ، قال ابن الأثير: ( فلما مات – ﷺ – جعلن يُطَاوِلْنَ بين أيديهن؛ حتى يَنْظُرْنَ أَيَّتُهُن أَطْوَلَ يَداً ، ثُمَّ كَانَتْ زينب – أي بنت جحش – أَسْرَعُهُنَّ لُحُوقاً به ، وكانت كثيرة الصَّدَقَة ، فَعَلِمْنَ حِينَئذٍ أَنَّه لم يُرِد الجَارِحَةَ وإنَّما أرادَ الصَّدقَة ).[١٢٧]

فهذا الحديث خرج مَخْرج المجاز لا الحقيقة ، وخفي معناه حتى على أمهات المؤمنين – رضي الله عنهن.

ومثاله أيضاً : قوله – ﷺ : " إِذَا ٱبْتَلَّت النِّعَال فالصَّلاة في الرِّحَال "[١٢٨] ، ( وهذا الحديث مُرَخِّص في ترك الجماعة بسبب المطر ، وله تأويلان : أحدهما أنه أراد نعال الأرض وهو ما غَلُظَ منها ، والآخر: أنه أراد الأحذية ).[١٢٩]

ومثاله كذلك : قوله – ﷺ – في يوم حُنَيْن : " .. الآن حَمِي الوَطِيسُ "[١٣٠] قال ابن الأثير: ( هذا مجاز .. ولم يُسمَع من أحدٍ قبل رسول الله – ﷺ – ولو أتينا بمجاز غير ذلك في معناه ! ( اسْتَعَرَت الْحَرْبُ ) لما كان مؤدياً من المعنى ما يؤديه (حَمِيَ الْوَطِيسُ) ، والفرق بينهما أن الوطيس هو التَّنُّور ، وهو موطِن الوقود ومُجْتَمع النار ، وذلك يُخَيِّل إلى السامع أن هناك صورة شبيهة بصورته في حَمِيّها وتوقّدها وهذا لا يوجد في قولنا ( استعرت الحرب ) أو ما جرى مجراه ).[١٣١]

---

[١٢٦] رواه النسائي في سننه : كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة ، ص / ٣٧٤ برقم (٢٥٤٣) ، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٢٠٨/٢ برقم (٢٥٤٠)

[١٢٧] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١٤٥/٣ ، والمثل السائر : لابن الأثير ، ٨١/١

[١٢٨] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان ، باب الكلام في الأذان ، ص / ١١٢ برقم (٦١٦) بغير اللفظ وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ٥٢٨/٢ ، ٥٢٩ : (حديث: إذا ابتلت النعال .. لم أره بهذا اللفظ في كتب الحديث وقد ذكره ابن الأثير في النهاية كذلك)

[١٢٩] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٨٢/٥ ، والمثل السائر ، ٨٩/١

[١٣٠] رواه مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين ص/٧٩١ رقم(١٧٧٥)

[١٣١] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٥ / ٢٠٤ ، والمثل السائر ، ١ / ٩٣

ومنه قوله – ﷺ – : " لا تَستَضِيئُوا بنار المشرِكين " [١٣٢] ، وهذا مجاز والمراد لا تهتدوا برأي المشركين ولا تأخذوا بمشُورَتهم. [١٣٣]

وهذه الأمثلة تدل على أن المجازات الواردة في الأحاديث النبوية تستحق أن تكون من أنواع الغريب ، لما فيها من خفاء في كثير من الأحيان ، وهذا يحتاج إلى الكشف عنه.

[١٣٢] رواه أحمد في المسند ١٠ /٣١٤، برقم (١١٨٩٣) من حديث أنس بن مالك ، وقال الزين : إسناده ضعيف .

[١٣٣] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٣ / ١٠٥

## المبحث الخامس

## كيفية تفسير غريب الحديث ووجوب التثبت فيه

**أولاً: وجوب التحرّي في تفسير غريب الحديث:**

إن الغريب الذي يوجد في متون الأحاديث النبوية يشتمل على أحكام شرعية ، ومن ثَمَّ لابد من التثبت والتحري في تفسيره ، لأن الاجتراء على القول فيه بغير علم يجرُّ إلى القول على رسول الله – ﷺ – ما لم يقل ، ولاشك أنه يترتب على ذلك تبديل أحكام الشريعة.

وإذا كان علماء الحديث قد أنكروا على من قال من الفقهاء – من أصحاب الرأي – نسبة الحكم الذي دلّ عليه القياس إلى رسول الله – ﷺ – نسبة قولية ، وعدُّوا ذلك من الكذب على رسول الله – ﷺ – [١٣٤] فإن المجترئ على تفسير الغريب وهو به جاهل لا يبعُد أن يكون أحد الكاذبين عليه ، وقد قال محذراً من ذلك: " من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ". [١٣٥]

( ولقد عظّم العلماء أمر الغريب ، فأحجم أكثرهم عن ركوبه ، وما أقحموا أنفسهم فيه ، وما جسروا عليه تعظيماً لأمر الله وصوناً لحديث رسول الله –ﷺ– أن يتكلموا فيه بغير بينة ولا حجة ، ولما يقوم على الشرح من آثار تتعلق بها أحكام شرعية ، ولم يخض هذا البحر أو يركب لُجَّه إلا أهل الرسوخ والتثبت ممن جمعوا إلى رواية الحديث البصر بكلام العرب ، وقد قال ثعلب لما بلغه أن إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ) صنف كتابه غريب الحديث – وهو كتاب نفيس لمصنف إمام – قال ثعلب : ما لإبراهيم وغريب الحديث ! رجل محدث ، وما زال نكير ثعلب وارتفع تهجينه ، حتى حضر مجلسه ، فلما حضر المجلس قال ثعلب : ما ظننت أن على وجه الأرض مثل هذا الرجل ). [١٣٦]

---

[١٣٤] انظر: فتح المغيث : للسخاوي ١ / ٣٠٨ ، والوضع في الحديث : محمد سعيد رسلان ، ص / ٩٣

[١٣٥] رواه البخاري في صحيحه : كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي – صلى الله عليه وسلم – ص / ٢٩ برقم (١١٠) ورواه مسلم في صحيحه: المقدمة ، باب تغليظ الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ص / ١٥ برقم (٣) .

[١٣٦] من مقدمة التحقيق على كتاب غريب الحديث لإبراهيم الحربي : للدكتور / سليمان العاير ، ١ / ١٠ ، ١١ .

قال النووي: ( غريب الحديث .. فنٌ مهمٌ ، والخوض فيه صعب ، فلْيَتحرَّ خائضه ، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت ). (١٣٧)

وقال السيوطي معلقاً عليه في تدريب الراوي: ( غريب ألفاظ الحديث .. حقيقٌ بالتحرِّي ، جديرٌ بالتوقِّي ، فليتحرَّ خائضه ، وليتق الله أن يُقْدم على تفسير كلام نبيه – ﷺ – بمجرد الظنون ). (١٣٨)

وقال السخاوي : ( .. ولا تخض فيه – أي غريب الحديث – رجماً بالظن، فإنه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري ، جدير بالتوقي ، وقد قال أحمد : وناهيكَ به سُئِل عن حَرْفٍ منه سَلَوا أصحابَ الغريب ، فإني أكرُه أن أتكلم في قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالظنّ فأُخْطِئ ، وقال شعبة في لفظة : خُذُوها عن الأصعمي فإنه أعلم بهذا منَّا .. وإذا كان مثل الأصعمي – وهو ممن عُلِمَتْ جلالته – يقول: أنا لا أفسِّر حديث رسول الله – ﷺ – ولكن العرب تزعم أن السَّقَبَ اللِّزِيقَ ، فكيف بغيره ممن لا يُعرَفُ بالفن ، أم كيف بما يُرى من ذلك بهوامش الكتب مما يُجْهَلُ كاتبه .. ). (١٣٩)

وقد ذكر ابن الصلاح مثالاً لعدم التثبُّت في تفسير غريب الحديث ، قال: ( وفي معرفة علوم الحديث للحاكم في تفسير حديث ابن صيَّاد أن النبي – ﷺ – قال له: " قد خبأت لك خبيئاً ، فما هو؟ قال الدخ " (١٤٠) فهذا خفي معناه وأعضل ، وفسره قوم بما لا يصح ، فقالوا : الدَّخ بمعنى الزّخ الذي هو الجماع ، وهذا تخليطٌ فاحشٌ يغيظ العالم والمؤمن ، وإنما معنى الحديث أن النبي – ﷺ – قال له: قد أضمرت لك ضميراً ، فما هو ؟ فقال: الدُّخ – بضم الدال – يعني الدُّخان، والدخ هو الدخان في لغة ..). (١٤١)

---

(١٣٧) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، للنووي ، ص / ٧٧ ، ٧٨ .

(١٣٨) تدريب الراوي ، ص / ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(١٣٩) فتح المغيث ٤ / ٣٢ ، وانظر: علوم الحديث : لابن الصلاح ، ص / ٢٧٣ .

(١٤٠) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير ، باب كيف يُعرَض الإسلام على الصبي، ص/٥٤٩ برقم (٣٠٥٥) ومسلم في صحيحه : كتاب الفتن ، باب ذكر ابن صياد ، ص/١٢٥٦ برقم (٢٩٣٠)

(١٤١) علوم الحديث : لابن الصلاح ، ص / ٢٧٤ بتصرف ، وانظر: معرفة علوم الحديث : للحاكم ، ص / ٩١

ويستفاد من هذا أن عدم التثبيت في تفسير غريب الحديث قد يجرُّ إلى أمـور يستحيل أن تكون من مقصود الشارع ، وفي هذا المثال الذي ساقه ابن الصلاح تري كيف أدى الخطأ في تفسير اللفظة الغريبة في الحديث إلى قبح وشناعة ، فهل يتوعد الشارع الحكيم العصاة والمذنبين بالجماع ؟!

وإذا كان السخاوي يتكلم عما يُكتَب في هوامش الكتب من تفسير للغريب بغير علـمٍ في زمانه ، فإن ما نراه اليوم في عصرنا من فعل من يُسمُّون أنفسهم محققين عجب عجُاب ، لا يرجعون إلى مصدر من مصادر الغريب ، ولا يتثبتون في شرح الألفاظ التي تحتاج إلى شرح !!

ثانياً: كيفية تفسير غريب الحديث:

وإذا كان الأمر على نحو ما سبق بيانه من وجوب التحري والتدقيق في تفسير غريب الحديث ، فلابد من بيان أنه لا يتم هذا التحري إلا إذا سار الخائض في علم الغريب على منهجيـة علميـة مضبوطة ، وقد بيَّن العلماء معالم هذه المنهجية المعتمدة في تفسير الغريب.

قال ابن الصلاح : ( وأقوى ما يُعتمَد عليه في تفسير غريب الحديث أن يُظفر به مفسـراً في بعض روايات الحديث .. ). [١٤٢]

وقال النووي : ( وأجود تفسيره ما جاء مفسَّراً في رواية ). [١٤٣]

وفي هذا يقول العراقي في ألفيته:

وخَيْرُ ما فَسَّـرْتَه بالوَارِدِ ∴ كَالدُّخ بالدُّخان لابْنِ صَائِد

كَذاكَ عِنْد الترمذِيّ ، والحَاكِمِ ∴ فَسَّرهُ الجماعَ ، وَهُو وَاهِم [١٤٤]

وأشهر أمثلة الغريب الذي ورد تفسيره في رواية أخرى : ( القصة المتفق عليها [١٤٥] لابـن صائد – بمهملتين بينهما ألف ثم مثناة – أبي عمارة عبد الله الذي يقال له : ابن صَّياد ، وكان يُقال : إنه الدَّجَّال ، فالبخاري أخرجها من حديث هشام بن يوسف ، ومسلم من حديث عبد الـرزاق ، كلاهما عن مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه – صلى الله عليه وسلم – لما قال له خبأت

---

[١٤٢] علوم الحديث ، ص / ٢٧٤

[١٤٣] التقريب والتيسير : للنووي ، ص / ٧٨

[١٤٤] ألفية الحديث : لزين الدين العراقي ، ص / ٤٧

[١٤٥] سبق تخريجه من الصحيحين ، ص / ٣٤ من هذا البحث

لك خبيئاً ، قال ابن صائد : هو الدخ ، كذاك ، أي : كونه الدخان ثبت عند الترمذي في جامعه [١٤٦] ، وقال إنه صحيح ، وكذا عند أبي داود [١٤٧] كلاهما من حديث عبد الرزاق ، وأخرجه أحمد [١٤٨] عن أيضاً ، واتفق الثلاثة على قولهم وخبأ له يعني النبي – صلى الله عليه وسلم { فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ } [١٤٩] بلْ في رواية أخرى عن أحمد [١٥٠] والبزار [١٥١] من حديث أبي ذر فأراد ابن صياد أن يقول : الدخان ، فلم يستطيع فقال الدُّخ الدُّخ ، وذلك كما قال ابن الصلاح على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من غير وقوف على تمام البيان .. ووقع في رواية أخرى عن البزار أيضاً والطبراني في الأوسط [١٥٢] من حديث أبي الطفيل عن زيد بن حارثة قال: كان النبي – ﷺ – خبأ له سورة الدخان ، وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها ). [١٥٣]

ومن أمثلة الغريب الذي فُسِّر في رواية أخرى أيضاً : لفظ البدنة الذي ورد في حديث الصحيحين : " مَن اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعة غُسْلَ الجَنَابَة ثُمَّ رَاحَ فكأنما قرَّب بدنة " [١٥٤] ، قال الحافظ ابن حجر: وفي رواية ابن جُريج المذكورة : ( فَلَهُ مِن الأَجْرِ مِثْلُ الْجَزُورِ ) [١٥٥] ففسر البدنة بالجزور وهو الإبل.

---

[١٤٦] رواه الترمذي في سننه : كتاب الفتن ، باب ما جاء في ذكر ابن صياد ، ص / ٦٥١ برقم (٢٢٥٤) وقال: حسن صحيح

[١٤٧] رواه أبو داود في سننه: كتاب الملاحم ، باب في خبر ابن صائد ، ص / ٦٥٣ برقم (٤٣٢٩) ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣ / ٣٤ برقم (٤٣٢٩)

[١٤٨] رواه أحمد في المسند : ٥١٠/٣ برقم (٣٦١٠ ) وقال الشيخ شاكر : إسناده صحيح.

[١٤٩] سورة الدخان ، الآية (١٠)

[١٥٠] رواه أحمد في المسند: ١٥/ ٤٨٩ برقم (٢١٢١٦) وقال الزين :إسناده حسن.

[١٥١] رواه البزار في مسنده ، ١٤٤/٤برقم (٣٤٠٠).

[١٥٢] رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٤ / ٣١٨ برقم (٦١٠٧) من حديث ابن عباس .

[١٥٣] فتح المغيث : للسخاوي ٤ / ٣٤ .

[١٥٤] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة، ص/١٥٥ برقم (٨٨١) ومسلم في صحيحه كتاب الجمعة ، باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، ص / ٣٣٨ برقم (٨٥٠).

[١٥٥] فتح الباري ٣ / ٢٠ والرواية عند عبد الرزاق في المصنف : كتاب الجمعة ، باب تعظيم يوم الجمعة ، ٣ / ٢٥٨ برقم (٥٥٦٥) .

ومنه أيضاً : تفسير الجَنْب في حديث : " – صَلِّ قَائماً ، فَإنه لم تَسْتَطِعْ فقاعداً ، فَإن لم تَسْتطِع فَعَلَى جَنْب " [١٥٦] فقد فُسِّر في حديث آخر عند الدارقطني : " عَلَى جَنْبه الأيْمَن مُسْتَقبِل الْقِبْلَةَ بوجْهِه ". [١٥٧] (وهذا المثال قد ذكره كثير من العلماء مثالاً للغريب ، لكن يمكن أن يعترض البعض بأنه غير واضح في الغريب ، فليس في ألفاظه ما يوحي بالغرابة ، والجواب أن الغرابة قد تكون في اللفظ أو في المعنى أو المفهوم) [١٥٨] .

والكلام عن هذه الطريقة في تفسير غريب الحديث يلفت أنظارنا إلى أهمية تتبع طرق الحديث في تفسير الغريب [١٥٩] . فقد جاء عن ابن أبي حاتم الرازي قال: ( لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً – أي طريقاً– ما عقلناه ). [١٦٠]

ومما ينبغي أن يُعتمد عليه في تفسير غريب الحديث معرفة سبب وروده ، ومثال ذلك: حديث: " الخَراجُ بالضَّمان " [١٦١] ، فالجمهور رَووه كذلك فقط ، وعند أبي داود وغيره سببُه [١٦٢] ، وهو أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي – ﷺ – فردَّه عليه ، فقال الرجل يا رسول الله : إنه قد استغل غلامي ، فقال رسول الله – ﷺ – "الخراج بالضمان"، والتقيد بالسبب هنا أوْلى وإن أخذ بعمومه جماعة من العلماء من المدنيين والكوفيين. [١٦٣] ومن طُرق تفسير الغريب الاعتماد على تفسير الراوي فهو من أهل اللسان، وخطاب الشارع يُحمَل على اللغة ما أمكن موافقته لها ، ومثاله حديث عائشة – رضي الله عنها :"

---

[١٥٦] رواه البخاري في صحيحه : كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعداً صلي على جنب ، ص / ١٩٥ برقم (١١١٧)

[١٥٧] انظر: فتح الباري ٣/٣٠٢، والرواية في سنن الدارقطني: كتاب الوتر، باب صلاة المريض. ٢/٤٢، ٤٣، وهو ضعيف إلا أن له شواهد عند البزار والطبراني والبيهقي وغيرهم.

[١٥٨] بلوغ الآمال ، ٣ / ٣٨ .

[١٥٩] انظر: الاجتهاد في علوم الحديث ، ص / ٣١٦

[١٦٠] فتح المغيث: للسخاوي ٢ / ٢٢٣

[١٦١] رواه أحمد في المسند ١٧/٢٦٥برقم(٢٤١٠٦)من حديث عائشة ، وقال الزين : إسناده صحيح، والترمذي ، ص/٣٨٨ ، برقم (١٢٨٥) ، والنسائي، ص/١٠٥٤ برقم (٤٤٩٧)، وابن ماجه ، ص/٥٢٠ برقم (٢٢٤٢) ، كلهم في البيوع ، وقال الترمذي : حسن صحيح.

[١٦٢] رواه أبو داود في سننه : كتاب البيوع ، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله .. ص / ٥٤١ برقم (٣٥١٠) .

[١٦٣] فتح المغيث ٤ / ٣٨ .

.. ثم حُبِّب إليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء فَيَتَحَنَّثُ فيه – وهو التعبُّد – الليالي ذَوَات العدد .. ". [١٦٤] قال الحافظ ابن حجر: ( هو التعبُّد : هذا مُدْرَج في الخبر ، وهو من تفسير الزُّهْـرِي .. ). [١٦٥]

ويجوز التقليد في تفسير غريب الحديث ، لكن شريطة أن يكون المقلِّد من أهل العلم بالغريب ، وفي هذا يقول الحافظ العراقي:

فَاعْنَ بِه وَلا تَخُضْ بِالظَّنْ ∴ وَلا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الفَنْ. [١٦٦]

وقال السخاوي: ( بل شَرَطَ بعضُهم فيمن يُقَلِّد اطلاعَه على أكثر استعمالات ألفاظ الشارع حقيقة ومجازاً ، فقال: ولا يجوز حمل الألفاظ الغريبة من الشارع على ما وجد في أصل كلام العرب ، بل لابد من تتبع كلام الشارع والمعرفة بأنه ليس مراد الشارع من هذه الألفاظ إلا ما في لغة العرب ، وأما إذا وُجد في كلام الشارع قرائن بأن مُرادَه من هذه الأَلْفَاظ معانٍ اخْتَرعَها هو فيُحَمْل عليها ، ولا يُحَمل على الموضوعاتِ اللُّغويّة ، كما هو في أكثر الألفاظ الواردة في كلام الشارع ، وهذا هو المسمى عند الأصوليين بالحقيقة الشَّرْعَّية ). [١٦٧]

هذه أهم الطُّرق التي يُعتَمد عليها في تفسير غريب الحديث لمن أراد أن يتجنب موارد الزلل في هذا الباب.

---

[١٦٤] رواه البخاري في صحيحه : كتاب بدء الوحي ، باب بدون ترجمة ص / ٦ برقم (٣) .

[١٦٥] فتح الباري ١ / ٣٤ .

[١٦٦] ألفية الحديث : للعراقي ، ص / ٤٣

[١٦٧] فتح المغيث : للسخاوي ٤ / ٣٢ ، ٣٣

## المبحث السادس

## ضوابط مهمة في تفسير غريب الحديث

لقد أشار العلماء بإشاراتٍ سريعةٍ إلى بعض الضوابط المهمة التي تضبط عمل من يقوم بتفسير غريبِ الحديث ، وأهم تلك الضوابط ما يلـــي :

أولاً : القِراءةُ الدَّقِيقَةُ والمتأنِّية للنَّص قَبْل بَيَان غَرِيبِه :

يجب على من يقوم بتفسير غريب الحديث أن يقرأ النص قراءة دقيقة ومتأنية ، وأن يضبطه قبل الهجوم على بيان غريبه ، مثال ذلك حديث : " أَجْهِدُوا أيمانَهُم أنَّهُم ذَبَحُوها ، ثُمَّ اذْكُروا اسْمَ الله وكَلُوا " [١٦٨] فقد شرح بعضهم قوله: " أَجْهِدُوا أيمانَهُم " : حَلَفُوا بأَغْلَظِ الأيمان ، وهذا تفسير خاطئ مبني على قراءة ( أَجْهَدُوا ) على أنه فعل ماض ، والصواب أنه فعل أمر فيُضـــبط هكـــذا ( أَجْهِدُوا ) والمعنى: حَلِّفوهم بأغلظ الأيمان [١٦٩] ، ومنه قوله تعالى: { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ .. } . [١٧٠]

ثانياً: مراعاة الفروق بين الألفاظ المتقاربة:

لابد أن يُراعى من يُفسِّر الغريب الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة في المعنى بقدر الوُسع ، وأفضل سبيل إلى ذلك تأمل استعمالات الكلمة المختلفة ، ووضع الكلمة الأخرى محلها ، فيستقيم هذا تارة ولا يستقيم أخرى وبه يظهر الفرق بين الكلمتين ، مثال ذلك: حديث: " ائتـــوا الصـــلاة وعليكم بالسكينة " [١٧١] ، فالسكينة هنا : الوقار ، والتأني في الحركة ، فالمقصود بالسكينة هنـــا :

---

[١٦٨] رواه الطبراني في الأوسط ٣ / ٢٣ برقم (٢٣٤٦) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٨/٤) : (رواه الطبراني في الأوسط ورجالة ثقات)

[١٦٩] انظر: فتح القدير: للشوكاني ٢ / ٥١

[١٧٠] سورة النور ، من الآية / ٥٣

[١٧١] رواه أبو داود في سننه : كتاب الصلاة ، باب السعي إلى الصلاة ، ص / ٩٧ برقم (٥٧٣) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/ ١٧١ برقم (٥٧٣)

هيئة مجتمعة من الصفتين المذكورتين ، فقد يكون الوقار دون الحركة ، وقد يكون التأني دون وقار. (١٧٢)

ثالثاً : عدم الاقتصار على شرح معنى الكلمة في اللغة:

بما أن الألفاظ الغريبة التي في متون الأحاديث منسوبة إلى النبي - ﷺ - فهي تحمل حقائق شرعية ، ولهذا لا يصح عند شرحها الاقتصار على معناها في اللغة ، دون بيان المعنى الشرعي المراد منها في النص ، فلا يجوز حمل الألفاظ الغريبة من الشارع على ما وُجد في أصل كلام العرب ، بل لابد من تتبع كلام الشارع ، وهذا يلزم أن يكون المفسِّر لغريب الحديث واسع الاطلاع على أكثر استعمالات ألفاظ الشارع حقيقة ومجازاً. (١٧٣)

ومثال ذلك لفظة (المحاقَلة) في حديث: "نهى عن المزابنة والمحاقلة" (١٧٤) فلا يصح في تفسير المحاقلة أن يقال : هي من الحقل ، وهو الزرع مادام أخضر ، ويُكتفى بل لابد من بيان صورتها الشرعية وهي بيع الزرع في سنبله بالبُر ، فهذا مهم جداً. (١٧٥)

رابعاً : مراعاة عدم الاستطراد في ذكر مشتقات اللفظة :

يَحسُن أن يُراعَى في شرح غريب الحديث عدم الاستطراد والتعسف في ذكر وجوه الاشتقاق والتصريف ، فإن كتب اللغة أَوْلى بذكْر ذلك ، ولا ينبغي أن يُخرَج بشرح الغريب عن قصده ، فلا يُذكَر من وجوه التصريف إلا بقدر الحاجة. (١٧٦)

مثاله: لفظة ( الخدور ) في حديث: " أُمِرنا أن نُخرِج العواتق وذوات الخدور " (١٧٧) فالخِدْر بكسر الخاء: سترٌ يكون للجارية ، والمراد بذوات الخدور الأبكار المحتجبات (١٧٨) ، فهذا يكفي ، ولا داعي إلى ذكر مشتقات (الخدر) فهذا يُرجَع إليه في معاجم اللغة.

---

(١٧٢) انظر: بذل المجهود في حل أبي داود : خليل أحمد السهارنفوي ، ٤ / ١٦٨

(١٧٣) انظر: فتح المغيث: للسخاوي ٤ / ٣٣ .

(١٧٤) رواه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب بيع المزابنة ..، ص/٣٧٩ برقم (٢١٨٦)

(١٧٥) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار : للقاضي عياض ، ١ / ٢٦٢ .

(١٧٦) انظر: الفائق في غريب الحديث ١ / ١٢ ، وغريب الحديث : لابن الجوزي ، ١ / ٤ .

(١٧٧) رواه البخاري في صحيحه : كتاب العيدين ، باب خروج النساء إلى المصلى .. ، ص/١٧١ برقم (٩٧٤) .

(١٧٨) مشارق الأنوار على صحيح الآثار ١ / ٢٨٧ ، وانظر: فتح الباري ٣ / ١٤٢

خامساً : مراعاة القاعدة التي تنص على أن التأسيس أَوْلى من التأكيد:

هذه القاعدة مشهورة ، والمراد بها حمل عبارة الشارع على تأسيس معنىً جديد أولى من حملها على تأكيد معنىً سبق ذِكْره ، قال الآمدي: ( التأسيس أصل والتأكيد فرع وحمْل اللفظ على الفائدة الأصلية أوْلى [١٧٩] ، وقال أيضاً : ( الأصل في الدلالات اللفظية إنما هو التأسيس ). [١٨٠]

مثال ذلك: حديث: " كان يسير العَنَقَ ، فإذا وجد فجوة نَصَّ " [١٨١] وهذا في الحج ، فالعَنَق والنصُّ كلاهما : انبساط في السير ، ولكن النصَّ فوق العنق ، فيه إسراع أشد ، فلو حُمل على التأكيد لكان المعنى هو تأكيد الانبساط في السير وحَسْب ، والتأسيس أولى وهو أن (النصّ) انبساط في السير فوق (العَنَقَ). [١٨٢]

ومثاله أيضاً : حديث: " أتاني جبريل فقال: من ذُكرتَ عنده فلم يصل عليك دخل النار فأبعدَهُ الله وأسحَقه " [١٨٣] ، ومعنى أسحقه الله أي : أبعده ، فلو حُمل على التأكيد لكان معناه ( فأبعده الله وأبعده ) ولكن التأسيس أولى ، ومن ثَم يكون شرح الحديث ببيان أن السحيق هو الشديد البعد وليس البعيد فحسب ، وعليه يكون المعنى: ( فأبعده الله من رحمته ، وزاده بُعداً أشد من الإبعاد الأول ). [١٨٤]

سادساً : ضرورة ذِكر القواعد التي يُرجع إليها في تفسير الغريب :

ومن الضوابط المهمة : ذكر القواعد التي يُرجَع إليها في شرح الغريب ، ولا يُكتفي بالتفسير بناءً عليها ، مثاله: حديث " أتحب يا جُبير إذا خرجت سَفْراً أن تكون مثل أصحابك هيئة .. " [١٨٥]

---

[١٧٩] الإحكام في أصول الأحكام: على بن محمد الآمدى ٢ / ٢٠٦

[١٨٠] السابق ٢ / ٢٨٤

[١٨١] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الحج ، باب السير إذا دفع من عرفة ، ص / ٢٩٣ برقم (١٦٦٦)

[١٨٢] انظر: فتح الباري ٤ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، وتحفة الباري بشرح صحيح البخاري : للأنصاري ٢ / ٤٠١ ، ٤٠٢

[١٨٣] رواه الطبراني في الكبير ١١ / ٦٦ برقم (١٢٥٥١) من حديث ابن عباس ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٧/١٠): (فيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان وهو ضعيف).

[١٨٤] انظر: مشارق الأنوار ٢ / ٢٥٩

[١٨٥] رواه أبو يعلى في مسنده ، ١٣ / ٤١٤ برقم (٧٤١٩)

فقوله : ( سَفْراً ) أي : مُسَافراً ، وينبغي عدم الاقتصار على ذلك ، بل ينبغي أن يوضح أنه من باب استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل ، ليتضح وجه تفسير السفر بالمسافر. (١٨٦)

وكذلك حديث : " من أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رَدٌّ " (١٨٧) فكلمة (ردّ) أي: مردود ، ويَحَسُن أن يُوضَّح أنه من باب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول ، ليظهر وجه تفسير الردّ بالمردود. (١٨٨)

سابعاً: مراعاة حَمْل اللفظ الغريب على حقيقته وعدم تأويله بلا ضرورة:

وهذا الضابط مُطّرِد في كل الدلالات اللفظية ، مثاله حديث: " أتسمعون ما أسمع ، إني لأسمع أطيط السماء ، وما تُلامُ أن تَئط " (١٨٩) ، فأطيط السماء : صوتها المرتفع من الزحام ، وتئط : تصيح وتئن وتُصوِّت من ثقل ما عليها من ازدحام الملائكة وكثرة الساجدين ، لكن قال الطيبي : ( أي أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطت ، وهذا مثلٌ وإيذانٌ بكثرة الملائكة ، وإن لم يكن ثمَةَ أطيط ، وإنما هو كلامُ تقريبٍ أُريد به تقرير عظمة الله تعالى " (١٩٠) وهذا التأويل الذي قاله الطيبي لا ضرورة له ، خاصةً مع قوله – ﷺ – (أسمع) ، فهذا اللفظ يؤكد أن المراد الحقيقة دون المجاز ، ولهذا قال الملا علي القاري : ( ما المُخْوِج إلى العدول بكلامه – ﷺ – عن الحقيقة إلى المجاز مع إمكانه عقلاً ونقلاً ، حيث صَرَّح بقوله : وأسمع مالا تسمعون ). (١٩١)

ثامناً: مراعاة المجازات التي تَرِد في الحديث وهي من الغريب:

تقدم معَنا كلام العلامة أحمد شاكر بأن المجازات تعتبر من أنواع الغريب الذي يحتاج إلى بيان في الحديث ، ويتأكد التنبيه على المجازات عندما تكون اللفظة الغريبة مستعملةً استعمالاً مجازياً لا حقيقياً.

---

(١٨٦) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٢ / ٣٧١

(١٨٧) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور .. ، ص/٤٧٨ برقم

(١٨٨) انظر: فتح الباري ٥ / ٦٤٢

(١٨٩) رواه البخاري في الكبير ٣ / ٢٠١ برقم (٣١٢٢) ، وقال الألباني في السلسة الصحيحة ٥٣٢/٢ (هذا إسناد صحيح على شرط مسلم) .

(١٩٠) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٤/١.

(١٩١) انظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي : للمباركفوري ٦ / ٤٩٥ وعزاه للملا.

مثاله ، حديث: " مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع .. "[١٩٢] فكلمة (الخامة) لفظة غريبة تحتاج إلى بيانٍ ، ومعناها : (الطاقة الطرية اللينة أو الغضة .. وقيل : الخامة : الزرع أول ما ينبُت على ساقٍ واحد .. ).[١٩٣] وبما أن استعمالها هنا مجازاً – فالمؤمن ليس زرعاً ولا نباتاً حقيقة – فيحسُن الإشارة إلى ذلك ، ولذا قال البدر العيني : ( .. المراد من تشبيه المؤمن بالخامة في كونه تارة يصح ؛ وتارة يضعف كالخامة تَحمرّ ثم تصفَر ، فلا تبقَى على حالةٍ واحدة ).[١٩٤]

ومثاله أيضاً ، حديث امرأة رفاعة القرظي التي جاءت عند النبي – ﷺ – تقول: ( كنت عند رفاعة فطلقني فبتَّ طلاقي ، فتزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزَّبير، وإنما معه مثل الهُدبة ...)[١٩٥] الحديث ، فلفظه ( الهُدبة ) غامضة تحتاج إلى بيان ، وهو: ( طرف الثوب الذي لم يُنسَج ، مأخوذ من هدب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذَكَرَه يُشبه الهدبة في الاسترخاء وعدم الانتشار ).[١٩٦]

فاستعمال لفظة الهدبة هنا هو من قبيل المجاز ، وبيانه زاد اللفظة الغريبة وضوحاً.

---

[١٩٢] رواه البخاري في صحيحه: كتاب المرضى والطب ، باب ما جاء في كفارة المرضى ، ص / ١٠٦٨ ، برقم (٥٦٤٤).

[١٩٣] فتح الباري ١١ / ٢٤٣.

[١٩٤] عمدة القاري ١٤ / ٦٣٩.

[١٩٥] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الشهادات ، باب شهادة المختبئ ، ص / ٤٦٤ برقم (٢٦٣٩) وفي سبعة مواضع أخرى.

[١٩٦] فتح الباري ١٠ / ٥٨٤ ، وانظر : عمدة القاري ١٤ / ٢٣٩.

# المبحث السابع
# تأثُّر الأحكام الفقهية بشرح غريب الحديث

لما كان غريب الحديث في تفسيره قد يدل على أكثر من معنىً ، ولعلماء الغريب فيه أكثر من وجه ، نتج عن هذا اختلاف في الأحكام الفقهية بسبب الاختلاف في تفسير الغريب ، وسنوضح ذلك فيما يلي :

أولاً : بيان أن الاختلاف في تفسير الغريب واحدٌ من أسباب اختلاف الفقهاء:

لقد حاول العلماء النظر فيما وراء اختلاف الأئمة في بعض المسائل والقضايا الفقهية، ومن أفضل ما كُتب في ذلك رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) بعنوان: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) ، قال فيها: (السبب السادس : عدم معرفته – أي الفقيه بدلالة الحديث ، تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده ، مثل لفظ المزابنة والمحاقلة ، والمخابرة ، والملامسة ، والمنابذة ، والغرر ، إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها ، وكالحديث المرفوع: " لا طلاق ولا عتاق في إغلاق " [١٩٧] ، فإنهم قد فسروا الإغلاق بالإكراه ، ومن يخالفه لا يعرف هذا التفسير ، وتارة لكون معناه في لغته وعُرْفه غير معناه في لغة النبي – ﷺ – وهو يحمله على ما يفهمه في لغته ، بناءً على أن الأصل بقاء اللغة ، كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في النبيذ فظنوه مسكراً ، لأنه لغتهم ، وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد ، فإنه جاء مفسَّراً في أحاديث كثيرة صحيحة ، وسمعوا لفظ الخمر في الكتاب والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة ، بناء على أنه كذلك في اللغة وإن كان قد جاء في الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر، وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً ، أو متردداً بين حقيقة ومجاز ، فيحمله على الأقرب عنده ، وإن كان المراد هو الآخر ، كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخيط الأبيض والخيط

---

[١٩٧] رواه أبو داود في سننه : كتاب الطلاق ، باب في الطلاق على غلط ، ص / ٣٣٧ برقم (٢١٩٣) وابن ماجه في سننه: كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي ، ص/٣٠٣ = = برقم (٢٠٤٦) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢ / ٩ برقم (٢١٩٣) ، وفي صحيح سنن ابن ماجه ٢ / ١٧٩ برقم (١٦٧٨)

الأسود على الحبل ، كما حمل آخرون قوله تعالى" { فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ .. } [198] على اليد إلى الإبط ، وتارة لكون الدلالة من النص خفية ، فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً ، يتفاوت الناس في إدراكها وفَهْم وجوه الكلام بحسب مِنَح الحق – سبحانه – ومواهبه ، ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلاً في ذلك العام ، ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك ، وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله ، وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بُعث الرسول – ﷺ – بها). [199]

وقال الدكتور/عبد الكريم زيدان : (ومن أسباب اختلاف المجتهدين .. أنه قد يصل الحديث إلى الفقهاء ويثقون بطريق وصوله ، ولكنهم يختلفون في دلالته والمقصود منه ، فيقع الخلاف فيما بينهم فيما يستنبطونه من أحكام ، وهذا باب واسع). [200]

وألّف الشيخ محمد عوامة رسالة قيمة بعنوان: (أثر الحديث في اختلاف الأئمة الفقهاء) ، تتبع فيها الأسباب التي يرجع إليها اختلافهم ، وفي السبب الثاني تكلم عن اختلاف الفقهاء في فهم الحديث كواحدٍ من تلك الأسباب وساق أمثلة كثيرة على ذلك أكثرها من أنواع الغريب. [201]

ومن عرف هذا عَذَر الأئمة فيما وقع بينهم من الاختلاف في الأحكام.

ثانياً: أمثلة تطبيقية لبيان تأثُّر الأحكام الفقهية بشرح غريب الحديث:

المثال الأول: اختلاف الروايات في التَّحْنَحَة والتسبيح : فعند النسائي عن عليٍّ – رضي الله عنه – قال: كان لي من رسول الله – ﷺ – ساعة آتيه فيها ، فإذا أتيته استأذنت ، إن وجدته يصلي فتنحنح دخلت ، وإن وجدته فارغاً أذن لي)[202] ، وورد في معظم الروايات التسبيح بدل التنحنح ،

---

[198] سورة النساء ، من الآية / ٤٣

[199] رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، ص / ٣٩ ، ومجموع الفتاوى ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦

[200] الوجيز في أصول الفقه ، ص / ٣٤٥

[201] انظر: أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء : محمد عوامة ، ص / ٨٥ – ١٠٠

[202] رواه النسائي في سننه : كتاب السهو ، باب التنحنح في الصلاة ، ص / ١٨٦ برقم (١٢١٣) وضعفه الألباني في ضعيف سنن النسائي ، ص / ٣٩ برقم (١٢١٠)

فعند البخاري ومسلم عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي – ﷺ – قال: " التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ". (٢٠٣)

والاختلاف في رواية اللفظة، ومجيئها من وجهين ثانيهما خطأ أو ضعيف نوع من الغريب – كما سبق – وهنا قد وقع الاختلاف على لفظة (يتنحنح) قال ابن خزيمة : (قال جرير: عن المغيرة عن الحارث وعمارة عن الحارث: "يسبح" وقال أبو بكر بن عياش عن المغيرة : يتنحنح) .(٢٠٤) وقد ترجم ابن خزيمة على هذا الحديث بقوله: ( باب الرخصة في التنحنح في الصلاة عند الاستئذان على المصلي ، إن صحت هذه اللفظة ، فقد اختلفوا فيها ) .

وعلى هذا وقع خلاف في الحكم الفقهي : ففي مذهب الإمام أحمد : أن من سبّح للإعلام أنه في صلاة لا شيء عليه ، وأما من تنحنح فقيل : بفسادها ، وقال متأخروا الحنابلة بكراهتها ، للاختلاف في فسادها وصحتها. (٢٠٥)

ولا شيء في التسبيح عند الشافعية مطلقاً ، والصحيح عندهم بطلانها بالتنحنح إن كان لغير عُذْر ، كما في المجموع. (٢٠٦)

أما الحنفية : فلا شيء في التسبيح عندهم أيضاً ، وتبطل الصلاة بالتنحنح إن كان لغير عذر، ومن العذر تحسين الصوت بالتلاوة ، والإعلام أنه في صلاة . (٢٠٧)

المثال الثاني : الاختلاف في صلاة المسبوق : اختلفت الروايات في ذلك فعند الشيخين – وغالب الروايات – عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي – ﷺ – قال : " إذا سمعتم الإقامة

---

(٢٠٣) رواه البخاري في صحيحه: كتاب العمل في الصلاة ، باب التصفيق للنساء ، ص / ٢٠٩ برقم (١٢٠٣) ، ومسلم في صحيحه : كتاب الصلاة ، باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابها شيء في الصلاة ، ص / ١٨٤ برقم (٤٢٢)

(٢٠٤) صحيح ابن خزيمة : كتاب الصلاة ، باب الرخصة في التنحنح في الصلاة ... ، ٤٥١/١ برقم (٩٠٣).

(٢٠٥) انظر: المغني : لابن قدامة ١/ ٧٠٦ ، ٧٠٧ .

(٢٠٦) المجموع شرح المهذب : للنووي ٤ / ٢١ .

(٢٠٧) فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية : للملا علي القاري ، ١ / ٣٠٨

فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسَّكِينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا". (٢٠٨)

ورواه عبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند عن أبي هريرة – أيضاً – بلفظ: ".. وما فاتكم فاقضوا ". (٢٠٩) وهذا الاختلاف اليسير بين الروايتين في كلمة واحدة (فأتموا – فاقضوا) تَرَتَّب عليه اختلاف ذو أهمية من الناحية الفقهية، وهو أن المصلي المسبوق إذا أدرك الركعة الرابعة من الصلاة مع الإمام فكيف يصلي الركعات الثلاث التي لم يدركها ؟

وعلى مقتضى الرواية الأولى : (فأتموا) يَعتَبِرُ المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام ركعة أولى بالنسبة إليه وإن كانت رابعة بالنسبة إلى إمامه ، فإذا سلّم الإمام قام وأتى بركعة ثانية يقرأ فيها الفاتحة وسورة ولا يقرأ دعاء الاستفتاح ، ثم يقعد للتشهد ، ثم يقوم للركعتين الباقيتين فيقرأ فيها الفاتحة فقط ، لأنه قام يتم صلاته ، وهذا مذهب جماعة من العلماء منهم الشافعي رحمه الله. (٢١٠)

وعلى مقتضى الرواية الثانية: ( فاقضوا ) يَعتبِرُ المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام ركعة رابعةً بالنسبة إليه وإلى إمامه ، فإذا سلّم الإمام قام وأتى بركعة يقرأ فيها دعاء الاستفتاح والفاتحة وسورة يعتبرها أُولى لنفسه ، ويقعد للتشهد ، ثم يقوم فيقرأ الفاتحة وسورة ، وفي الأخيرة يقرأ الفاتحة فقط ، لأنه قام يقضي ما فاته ، وهذا مذهب جماعة من العلماء منهم أبو حنيفة – رحمه الله. (٢١١)

المثال الثالث: الاختلاف في تذكية الجنين: روى الترمذي عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – عن النبي –ﷺ– قال: " ذكاةُ الجَنين ذكاةُ أُمِّه ". (٢١٢)

---

(٢٠٨) رواه البخاري في صحيحه : كتاب الأذان ، باب لا يسعى إلى الصلاة .. ، ص/١١٥ برقم (٦٣٦) ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة فيها ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة .. ، ص / ٢٤٤ برقم (٦٠٢)

(٢٠٩) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٢ / ٢٨٧ ، وأحمد في المسند ٢ / ٤١٨

(٢١٠) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي : لأبي إسحاق إبراهيم بن على الشيرازي ، ١ / ٩٥

(٢١١) انظر: حاشية ابن عابدين ، ١ / ٥٩٦ ، وبدائع الصنائع : للكاساني الحنفي ، ١ / ٥٦٣

(٢١٢) رواه الترمذي في سننه: كتاب الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين، ص/٤٥٦ برقم (١٤٨٠) وقال (حديث حسن) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ١٤٧/٢ برقم (١٤٧٦) .

قال ابن الأثير: ( يُروى هذا الحديث بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو (ذكاة الجنين) فتكون ذكاةُ الأم هي ذكاة الجنين فلا يحتاج إلى ذبحٍ مستأنَفٍ ، ومن نصبَ : كان التقدير عنده ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلما حذف الجار نصب المجرور أو على تقدير: يُذكّى تذكيةً مثل ذكاة أمه ، فحُذف المصدر وصِفته ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فلابد عنده من ذَبْح الجنين إذا خرج حياً ، ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين ، أي: ذكوا الجنين ذكاة أمه ). [٢١٣]

وقد أخذ بمقتضى الرواية المشهورة وهي رفع (ذكاةُ) في الموضعين الشافعي والمالكية ، وعليه لا يلزم تذكية الجنين ذكاة مستقلة ، وأخذ بمقتضى الرواية الثانية وهي نصب كلمة (ذكاة في الموضع الثاني ، الحنفية والظاهرية وعليه يلزم أن يُذكّى الجنين مثل ذكاة أمه ، وقد قوّي كلٌّ من الطرفين مذهبه بأدلة أخرى والله أعلم. [٢١٤]

المثال الرابع : الاختلاف في عقوبة مانع الزكاة في الدنيا : روي أبو داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، أن رسول الله – ﷺ – قال: " في كل سائمةِ إبلٍ ، في أربعين بنت لبون ، لا يُفرَّق إبل عن حسابها ، من أعطاها مُؤْتجراً فله أجرها ، ومن منعها فإنا آخذوها وشَطْرَ ماله ، عزمة من عزمات ربنا – عز وجل – وليس لآل محمد منها شيء ". [٢١٥]

والغريب في الحديث هو ما ورد من الاختلاف في ضبط كلمة: " شطر " هل هي بفتح الشين والراء ، وهو مضافٌ وما بعده مضافٌ إليه ؟ أو هو بضم الشين وكسر الطاء المشددة وفتح الراء ، على أنه فعلٌ ماض مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، وما بعده نائب فاعل ؟ [٢١٦]

ويختلف الحكم الفقهي بناءً على ذلك ، فعلى الوجه الأول: "وشَطْرَ ماله" يُعاقب من منع الزكاة بأخْذها من ماله ، مضافاً إليها نصف ماله أيضاً ، وهذا الوجه هو المشهور ، إلا أن جماهير الأئمة لم يعملوا به ، ولهذا الوجه صلةٌ بمسألة العقوبة والتعزير بأخذ المال ، ويُذكَر أن الإمام أحمد قد أخذ بشيء من هذا.

---

[٢١٣] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٢ / ١٦٤ .

[٢١٤] انظر: عارضة الأحوذي : لابن العربي المالكي ، ٦ / ٢١٣ – ٢١٥ ، والمحلي بالآثار : لابن حزم ٧ / ٤١٩

[٢١٥] رواه أبو داود في سننه: كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، ص / ٢٤٦ ، برقم (١٥٧٥) ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢ / ٤٣٦ برقم (١٥١٧٥)

[٢١٦] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤

وعلى الوجه الثاني: " وشُطِّر ماله " أن يُقسّم مالُ من منع الزكاة شطرين ، ويكون من حق المُصدِّق (الجابي) أن يأخذ الزكاة من خير الشطرين ، وهذا ما رجّحه الإمام إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ) أحد أجلّة علماء غريب الحديث ، ونسبَ الراوي إلى الغلط في رواية الحديث. [٢١٧]

المثال الخامس: الاختلاف في اشتراط الوليّ في نكاح البكر : منشأ ذلك الخلاف هو اختلاف الفقهاء في تفسير لفظة ( الأيِّم ) وقد وردت في عدة أحاديث منها: حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي – ﷺ – قال: " لا تُنكَح الأيِّم حتى تُستَأمر ، ولا تُنكَح البكر حتى تُستأذن ، قالوا يا رسول الله : وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت ". [٢١٨]

وفي حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – أن النبي – ﷺ – قال: "الأيِّم أحق بنفسها من وليِّها ، والبكر تُستأذن في نفسها ، وإذنها صُماتها". [٢١٩]

وقد اختلف العلماء في تفسير لفظة (الأيم) ، قال ابن الأثير: (الأيم في الأصل التي لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيباً ، مطلّقة أو متوفى عنها ، ويريد بالأيم في هذا الحديث الثيب خاصةً ، يقال: تأيمت المرأة وآمت إذا أقامت لا تتزوج). [٢٢٠]

وقال النووي: ( قال العلماء : الأيم هنا الثيب كما فسرته الرواية الأخرى : الثيب أحق بنفسها ، وللأيم معانٍ أُخر ). [٢٢١]

وقال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ): ( اختلف العلماء في المراد بالأيم هنا ، فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة : المراد الثيب ، واستدلوا بأنه جاء مفسَّراً في الرواية الأخرى بالثيب ، وبأنها

---

[٢١٧] انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود : محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ٤ / ٣٣٤ وبذل المجهود حلّ سنن أبي داود : خليل بن أحمد السهارنفوري ، ٦٩/٨

[٢١٨] رواه مسلم في صحيحه: كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق .. ، ص/٥٨٨ ، برقم (١٤١٩)

[٢١٩] رواه مسلم في صحيحه: كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق .. ، ص/٥٨٩ ، برقم (١٤٢١)

[٢٢٠] النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١ / ٨٥

[٢٢١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : للنووي ٩ / ٢٠٣

جُعلت مقابلةً للبكر ، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب ، وقال الكوفيون وزُفَر: الأيم هنا كل امرأة لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيباً كما هو مقتضاه في اللغة ). [٢٢٢]

وخلاصة خلاف الفقهاء بسبب تفسير تلك اللفظة أنه : قد ذهب الأحناف إلى أنه لا يُشتَرط الولي في صحة نكاح البكر البالغة ، وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة إلى اشتراطه ، والراجح هو قول الجمهور الذين فهموا من الحديث أن الثيب بخلاف البكر ، بدليلِ المقابلة بينهما في السياق. [٢٢٣]

وأجاب التهانوى الحنفي عن فهم الجمهور فقال: ( لَمّا أُريد بالأيم هذا المعنى – أي مَن لازوج لها بكراً أو ثيباً – فما فائدة قوله – عليه الصلاة والسلام – " ولا تُنكَح البكر .. " الخ ؟ فإنها دخلت في العموم المذكور ، قلت : وذلك لئلا يُتوهم أن البكر لغلبة الحياء عليها لعَلها خارجة عن العموم ، فأظهره ﷺ بقوله ذلك إن حكمها كذلك ، فهذا التخصيص بعد التعميم لبيان الفَرق بين الإذنين ، إذن الثيب وإذن البكر، ويؤيده قولهم في الحديث: " وكيف إذنها .. " يعني أن البكر تستحيي فكيف نعتبر إجازتها؟ ). [٢٢٤]

وبناءً على ما سبق في كيفية تفسير الغريب وأن أفضل تفسيره ما يُظْفَر به مفسَّراً في رواية أخرى فإن تفسير الأيم بالثيب أَوْلى لأنه قد ورد في رواية عند أبي داود عن أبي هريرة أن النبي – ﷺ – قال: " لا تُنكح الثيب حتى تُستأمر ، ولا البكر إلا بإذنها .. ". [٢٢٥]

المثال السادس: الاختلاف في حكم الإقعاء في الصلاة ، وقد ورد في الإقعاء عدَّة أحاديث منها : حديث طاووس قال: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين ، فقال: هي السنة ، فقلنا له: إنا لنراه جفاءً بالرجل ، فقال ابن عباس : بل هي سنة نبيك ﷺ ). [٢٢٦]

---

[٢٢٢] انظر: المصدر السابق – نفسه ، ٩/٢٠٣ ، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار ، ١/٧٧ .

[٢٢٣] انظر: اللباب في شرح الكتاب : عبد الغني الغنيمي ، ٣ / ٨ ، ٩ ، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : محمد بن محمد الخطيب الشربيني ، ٤ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، والكافي في فقه الإمام أحمد : موفق الدين عبد الله بن قدامة ، ص / ٥٩٨ ،

[٢٢٤] إعلاء السنن : ظفر أحمد التهانوي ، ١١ / ٦٥

[٢٢٥] رواه أبو داود في السنن : كتاب النكاح ، باب في الاستئمار ، ص / ٣٢١ برقم (٢٠٩٢) ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ، ١ / ٥٨٦ برقم (٢٠٩٢)

وفي حديث عليّ – رضي الله عنه أن النبي – ﷺ – قال: " لا تُقْعِ بين السجدتين ". (٢٢٧)
وفي حديث أنس بن مالك أن رسول الله – ﷺ –: " نهي عن الإقعاء والتورك في الصلاة .. ". (٢٢٨)

قال ابن الأثير: (الإقعاء أن يُلصق الرجل أليتيه بالأرض ، وينصب ساقيه وفخذيه ، ويضع يديه على الأرض كما يُقعِي الكلب ، وقيل: هو أن يضع أليتيه على عقبيه بين السجدتين وهو عقب الشيطان) . (٢٢٩)

وقال ابن رشد (ت ٥٩٥ هـ): (اتفق العلماء على كراهية الإقعاء في الصلاة لما جاء في الحديث من النهي أن يُقعي الرجل في صلاته كما يُقعِي الكلب ، إلا أنهم اختلفوا فيما يدل عليه الاسم ، فبعضهم رأى أن الإقعاء المنهى عنه هو جلوس الرجل على أليتيه في الصلاة ناصباً فخذيه مثل إقعاء الكلب والسبع ، ولا خلاف بينهم أن هذه الهيئة ليست من هيئات الصلاة ، وقوم رأوا أن الإقعاء الذي نُهِي عنه هو أن يجعل أليتيه على عقبيه بين السجدتين وأن يجلس على صدور قدميه .. وسبب اختلافهم هو تردد اسم الإقعاء المنهي عنه في الصلاة بين أن يدل على المعنى اللغوي أو على المعنى الشرعي ، أعني على هيئة خصها الشرع بهذا الاسم ، فمن رأى أنه يدل على المعنى اللغوي قال: هو إقعاء الكلب ، ومن رأى أنه يدل على معنىً شرعي قال: إنما أريد بذلك إحدى هيئات الصلاة المنهى عنها ). (٢٣٠)

ولاختلافهم في تفسير لفظة (الإقعاء) وقع الخلاف بين الفقهاء في حكمه ، قال الترمذي بعد ذِكْرِه لحديث " لا تُقْعِ بين السجدتين " : ( قد ضعَّف بعض أهل العلم الحارث الأعور – أي راوي هذا الحديث عن عليّ – والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يكرهون الإقعاء ) (٢٣١) ، ثم

---

(٢٢٦) رواه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة فيها ، باب جواز الإقعاء على العقبين ، ص / ٢٢٠ برقم (٥٣٦) .

(٢٢٧) رواه الترمذي في سننه: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الإقعاء في السجود ص/١٠٩ برقم (٢٨٢) وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ، ص/٤٧ برقم (٢٨٢)

(٢٢٨) رواه أحمد في المسند ، ١١ / ١٨٠ ، برقم (١٣٣٧١) من حديث أنس ، وقال الزين : إسناده صحيح.

(٢٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٤ / ٨٩ .

(٢٣٠) بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، ١/٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٢٣١) سنن الترمذي : كتاب الصلاة ، ص / ١٠٩ .

قال بعد حديث ابن عباس : ( هذا حديث حسن صحيح ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث من أصحاب النبي – ﷺ – لا يرون بالإقعاء بأساً ، وهو قول بعض أهل مكة من أهل الفقه والعلم ، وأكثر أهل العلم يكرهون الإقعاء بين السجدتين ). [٢٣٢]

وقد جمع النووي (ت ٦٧٦ هـ) بين الأحاديث فقال : (اختلف العلماء في حكم الإقعاء وفي تفسيره اختلافاً كثيراً .. والصواب الذي لا مَعْدِل عنه أن الإقعاء نوعان : أحدهما : أن يلصق أليتيه بالأرض ويَنْصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كإقعاء الكلب ، هكذا فسَّره أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة ، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي ، والنوع الثاني: أن يجعل أليتيه على عقبيه بين السجدتين ، وهذا مراد ابن عباس بقوله : سنة نبيكم – ﷺ – وقد نص الشافعي .. على استحبابه في الجلوس بين السجدتين ، وحمل حديث ابن عباس رضي الله عنهما – عليه جماعات من المحققين منهم البيهقي والقاضي عياض وآخرون .. ). [٢٣٣]

لكن قال التهانوي الحنفي رداً على ذلك: ( والحق أن هذا الجواب ليس لأئمتنا ، وإنما هو جواب البيهقي والنووي وغيرهما بناءً على أنه مستحب عند الشافعي ، لأنك قد علمت كراهته عندنا بنوعيه ، ويمكن الجواب عنه إما بحمله على حالة العذر إن ثبت في بعض رواياته أنه كان في الصلاة ، أو بحمله على كونه خارج الصلاة إن لم يثبت ، أو لأن المانع والمُبيح إذا تعارضا ولم يُعلَم التاريخ كان الترجيح للمانع ). [٢٣٤]

وكره المالكية والحنابلة الإقعاء أيضاً كالحنفية. [٢٣٥]

---

[٢٣٢] المصدر السابق – نفسه ، ص / ١٠٩ .

[٢٣٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٥ / ١٧ وانظر : المجموع شرح المهذب ٣ / ٤٣٨

[٢٣٤] إعلاء السنن ، ٥ / ٩٠

[٢٣٥] انظر: المغني: لابن قدامة ، ١ / ٥٢٤ ، وبداية المجتهد ، ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١

## الخاتمـــــــــــــــة

وهنا نسجل أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من تلك الدراسة.

- **أولاً : النتائج : أظهرت الدراسة النتائج الآتية :**

١- غريبُ الحديث هو الغامض الذي يخفى معناه من الألفاظ في متن الحديث.

٢- الفرق بين غريب الحديث والحديث الغريب ، أن الأول من علوم المتن والثاني من علـوم الإسناد.

٣- بيان مدى أهمية علم غريب الحديث ، وأنه يقبُح الجهل به.

٤- الثمرة المحصلَة من غريب الحديث هي الكشف عن فقه الحديث للعمل والتطبيق لمقتضاه.

٥- الذي دعا العلماء إلى التأليف في غريب الحديث هو ما ظهر من فساد اللسـان العـربي بمخالطة العرب للأجناس الأخرى ، فصنفوا خشية ضياع هذا العلم ، واحترازاً من فـتح باب التحريف والتبديل من خلال الفهم الخاطئ للنصوص.

٦- التصنيف في علم غريب الحديث جاء في فترةٍ زمنيَّة مبكرةٍ من تاريخ الإسلام ، مما يـدل على تنبُّه العلماء لخطورة هذا العلم وأهميته.

٧- كان لكتب غريب الحديث أثرٌ ظاهر في معاجم اللغة ، حيث زادت في مادتها ، وأثْـرَت اشتقاقها ، وشرحت غامضها ، وأكثرَ أصحابُ المعاجم اللغوية من النقل عن كتب غريب الحديث ، لأن القصد من تصنيف المعاجم اللغوية الحِفاظُ على مفردات اللغة العربيـة ، وليس هذا مراداً لذاته ، بل لأنها وسيلة فهم الكتاب والسنة ، فهي لسان الشرع الأول.

٨- ظهر كذلك من البحث أن النبي - ﷺ - كان يكره الإغراب في الكلام ، لأنه مـأمور بالبيان والإفهام ، ولا يتم البلاغ إلا بهما.

٩- أن الغريب الذي وقع في بعض متون الأحاديث ليس هو الغالب على كلام النبي - ﷺ - بل الضرورة هي التي ألجأت إليه ، ليتمكن من تكليم القبائـل المختلفـة بلغاتـها ، وأن الصحابة الذي نقلوا الأحاديث كانوا ينقلونها بلغات قبائلهم ، فمن هنا وقع الغريب.

١٠- إثبات معجزة للنبي - ﷺ - في وجود الغريب في حديثه ، إذ هو دليل على أن الله أمكنه من معرفة كل هذه الألسُن ، ولم يكن قد تلقى درساً ولا تعليماً في لهجات القبائل والأمم.

١١- أن غريب الحديث يتنوع إلى عدة أنواعٍ ، منها: ما هو كالأسماء المفردة، ومنها: ما هو كالمؤتلف والمختلف ، ومنها كالمتفق والمفترق ، ومنها ما هو من قبيل المهمل والمعجم ، ومنها ما هو من قبيل المشدَّد والمخفَّف ، ومنها ما يُروى على وجهين ثانيهما خطأ أو ضعيف ، ومنها ما هو من قبيل المجاز .

١٢- خطورة الاجتراء على شرح غريب الحديث بغير علم ، إذ قد يؤدي ذلك إلى الكذب على رسول الله - ﷺ - لذا يجب التحري والتثبت فيه.

١٣- أن المنهج الأمثل في تفسير غريب الحديث يتمثل في تفسيره بما ورد في رواية أخرى - إن وُجد - وبما ثبت في سبب ورود الحديث ، وبالمنقول عن الصحابة - رضي الله عنهم - ويجوز التقليد فيه بشرط أن يكون المقلِد مطلعاً على أكثر استعمالات ألفاظ الشارع حقيقة ومجازاً.

١٤- أظهرت الدراسة - أيضاً - أنه لضمان استمرار المنهج الأمثل في شرح غريب الحديث ؛ لابد من ضبطه بعدّة ضوابط مهمة ، كالقراءة المتأنية للنص قبل بيان غريبه ، ومراعاة الفروق بين الألفاظ المتقاربة ، وعدم الاقتصار على شرح معنى الكلمة في اللغة .. وغير ذلك.

١٥- أسفرت الدراسة - كذلك - عن نتيجة هامة ، وهي أن الأحكام الفقهية تختلف باختلاف شرح غريب الحديث ، وأن شرح غريب الحديث واحدٌ من الأسباب التي يرجع إليها اختلاف الأئمة الفقهاء .

## ثانياً : توصيات الدراسة :

توصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بالبحث والدراسة في غريب الحديث ، خاصة في مرحلة الدراسات العليا ، إظهاراً لهذا العلم وإحياءً له .

# قائمة المصادر والمراجع


١- أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء : محمد عوامة ، ط دار السلام ، القاهرة ، ١٩٨٧م.

٢- الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي: د. على نايف البقاعي ، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت ، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٣- الإحكام في أصول الأحكام: على بن محمد الآمدي ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٤- اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير ، مع شرحه الباعث الحثيث : للشيخ أحمد محمد شاكر ، ط دار العاصمة ، السعودية ، الأولى ١٤١٥هـ.

٥- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ، ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٦- أساس البلاغة: جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٧- إعلاء السنن: ظفر أحمد عثمان التهانوي الحنفي ، ط إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، بدون تاريخ.

٨- ألفية الحديث: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ط دار عالم الكتب ، بيروت ، الثانية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

٩- الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: د. مصطفى سعيد الخن ، د. بديع اللحام، ط دار الكلم الطيب ، دمشق ، الرابعة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

١٠-بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، تحقيق : محمد عدنان ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الثانية ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١١-بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي ، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد ، ط المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، بدون تاريخ.

١٢-بذل المجهود في حل أبي داود: خليل أحمد السهارنفوري ، ط دار الفكر ، بيروت ، بدون.

١٣-بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال : د. محمد محمود بكار ، ط مطبعة الصفا والمروة ، أسيوط ، الثالثة ٢٠٠٣ .

١٤-تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الحكيم المباركفوري، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

١٥-تحفة الباري بشرح صحيح البخاري: زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق على أحمد عبد العزيز ، ط دار الكتب العلمية ودار ابن حزم ، بيروت ، الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٦-تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق : د. محمد العوضي ، ط دار البيان العربي ، القاهرة ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م.

١٧-التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق عبد الله البارودي ، ط دار الجنان ، بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٨-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن على بن حجر ، ط مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

١٩-توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل ابن الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢٠-الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري ، ط دار ابن حزم ، بيروت، الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.

٢١-الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج النيسابوري ، ط دار ابن حزم ، بيروت، الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٢٢-الجامع لأحكام القرآن: أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٢٣-حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) : محمد أمين عمر ، المعروف بابن عابدين ط دار المعرفة ، بيروت ، الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٢٤-الحديث النبوي ، مصطلحه ، بلاغته ، كتبه : د. محمد لطفي الصباغ ، ط المكتب الإسلامي ، بيروت ، السابعة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٢٥-الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني ، ط دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، السادسة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٢٦-رفع الملام عن الأئمة الأعلام: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، ط المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٧-السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ط دار ابن حزم ، بيروت ، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٢٨-السنن: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، ط دار ابن حزم ، بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٢٩-صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، ط المكتب الإسلامي ، بيروت ، الثالثة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٠-صحيح سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني ، ط مكتبة المعارف ، الرياض ، الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٣١-صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني ، ط مكتبة المعارف ، الرياض ، الثانية ١٤٢١ هـ.

٣٢-صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني ، ط مكتبة المعارف ، الرياض ، الثانية ١٤٢٢هـ.

٣٣-عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي المالكي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٤-علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح)، تحقيق: د. نور الدين عتر ط دار الفكر المعاصر، بيروت، الثالثة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٥-عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٣٦-عون المعبود شرح سنن أبي داود : محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٣٧-الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ط مكتبة أولاد الشيخ ، القاهرة ، الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣٨-غريب الحديث: أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي .

٣٩-غريب الحديث: لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ، تحقيق: الدكتور سليمان بن إبراهيم العاير ، ط مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٠-غريب الحديث: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ، تحقيق د. عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، ط جامعة أم القرى ، الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤١-غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروى ، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان ، ط مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد - الهند، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

٤٢-غريب الحديث: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٤٣-الفائق في غريب الحديث: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : على محمد البجاوي ، ط عيسى البابى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية . بدون تاريخ.

٤٤-فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن على بن حجر ، ط دار الفكر، بيروت ، الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٤٥-فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق : على حسين، ط مكتبة السنة ، القاهرة ، الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.

٤٦-فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية: نور الدين على بن محمد (المشهور بالملا علي القاري) ط دار الضياء ، المنصورة ، الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨م.

٤٧-القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزاباي ، ط دار المختار الإسلامي ، القاهرة ،

٤٨-الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة ، ط المكتب الإسلامي - ودار ابن حزم ، بيروت ، الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٤٩-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق : أحمد القلاش ، ط مؤسسة الرسالة - بيروت - السابعة ١٤١٨هـ.

٥٠-اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الدمشقي ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ.

٥١-لسان العرب: جمال الدين ابن منظور ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٥٢-المثل السائر: لأبي السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري .

٥٣-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي الهيثمي ، تحقيق: عبد الله الدرويش، ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٥٤-مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، تحقيق عامر الجزار ، وأنور الباز ، ط دار الوفاء ، المنصورة ، الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٥٥-المجموع شرح المهذب: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق وتكملة : محمد نجيب المطيعي ، ط مكتبة الإرشاد ، السعودية ، بدون تاريخ.

٥٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية ، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبد العال ، ط الدوحة ، الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٥٧-المحلي شرح المجلي: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الثانية ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٨-المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاكر ، وحمزة الزين ، ط دار الحديث ، القاهرة ، الأولى ١٩٩٤م.

٥٩-مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى اليحصبي ، ط دار الفكر، بيروت ، الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٠-المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ، تحقيق محمد حسن محمد ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦١-معجم العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الثانية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٦٢-المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٤٢٢هـ.

٦٣-معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله – الحاكم النيسابوري ، تحقيق: معظم حسين ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الثانية ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٦٤-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن الخطيب الشربيني ، تحقيق: عماد زكي البارودي وطه عبد الرؤوف سعد ، ط المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، بدون تاريخ.

٦٥-المغني في شرح مختصر الخرقي: لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة ، تحقيق: الدكتور محمد شرف الدين وآخرين ، ط دار الحديث ، القاهرة ، الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٦٦-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٦٧-المهذب في فقه الإمام الشافعي: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، ط دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ.

٦٨-موسوعة قبائل العرب: عبد الحكيم الوائلي ، ط دار أسامة ، عمان ، الأولى ٢٠٠٣م.

٦٩-نزهة النظر شرح نخبة الفكر: أحمد بن علي بن حجر ، تحقيق: أحمد بن سالم المصري ، ط مكتبة أولاد الشيخ ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

٧٠-النهاية في علم غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مبارك بن محمد الأثير الجزري ، تحقيق : طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، ط دار الفكر، بيروت ، بدون تاريخ.

٧١-الهداية في علم الرواية: محمد بن محمد بن محمد بن على الشهير بابن الجزري، ط مكتبة أولاد الشيخ ، القاهرة ، الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

٧٢-الوسيط في تفسير القرآن المجيد: على بن أحمد الواحدي النيسابوري ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٧٣-الوسيط في علوم الحديث ومصطلحه : د. محمد محمد أبو شهبة .

٧٤-الوضع في الحديث وجهود العلماء في مواجهته: محمد سعيد رسلان ، ط مكتبة المدينة المنورة ، القاهرة ، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.